بعثة صندوق النقد الدّولي إلى تونس
عدوان مستعمر لا يرحم والتعامل معها جريمة

ماذا بعد تخلّي الدولة عن الفلاحة والفلاّحين

التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

التعليم في تونس بين فكي الكماشة

التحرير — الإثنين 10 شعبان 1440 الموافق لـ 15 أفريل 2019 م — العدد 237 — الثمن 700م

السلطة تحرض القضاء ضد حزب التحرير

هل هو كشف حساب لأسياد ما وراء البحار أم قربان على عتبة الانتخابات؟

مؤامرة تغييب الإسلام عن حراك الجزائر

التطورات الأخيرة في ليبيا

السودان: انقلاب الجيش على الثورة

من السودان إلى الجزائر
الديمقراطية تتسكع خائفة تترقب..

لم تُصَب في مقتل، ولكنها تعرضت لضربات قوية أفقدتها توازنها وجعلتها تنزف بشدة وتفقد الكثير من حيويتها وبريقها الخادع والقدرة على المناورة والتمويه. إنها تائهة حائرة مشردة، تبحث عن مأوى بعد ان تصدعت جدران معبدها وأصبح آيلا للسقوط.. هي اليوم في أرذل العمر، وقد حسب كهنتها وحراس معبدها انها ستبقى شابة على الدوام تغوي الأبصار والبصائر وتوقع في شراكها كل جاهل بحقيقتها أو تساعد كل طامع في الجاه والسلطة على الاستخفاف بعقول الناس ويتسلط على رقابهم تحت سلاح آلاعيبها وأكاذيبها لينعم هو بالعيش الرغيد ويرمي بمن وثقوا فيه وفيها في أتون الشقاء والضنك. هذا هو حال الديمقراطية اليوم فبعد عقود من الهيمنة اهتزت صورتها حتى في معاقلها وبين ظهراني أهلها وعتاة حماتها بقيادة الولايات المتحدة الأميركية وأشياعها في القارة العجوز، وهم الآن يسابقون الزمن لإنقاذها من الانهيار التام والاضمحلال النهائي، ومن أهم الإجراءات المتخذة ادخال بعض التحويرات الجذرية على بعض الأفكار والمفاهيم ثم الترويج لها بنفس الطريقة التي روجوا بها سابقا للديمقراطية ومشتقاتها وهي طريقة دس السم في الدسم، وتلبيس الحق بالباطل ونحو ذلك...

تغيير مضمون ومفهوم الثورة

كانت كلمة ثورة تحمل معنى واحدا لا يتجادل حوله اثنان وهو إسقاط نظام ما واقامة آخر على أنقاضه ولا يلتقي معه في شيء، بدأ بالقوانين ووصولا إلى الأشخاص القائمين عليه، أي نظام جديد يحل محل نظام قديم ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يشترك في أمر ما كبر ذلك الأمر أم صغر وإلا فلا معنى للثورة إن أبقت ولو على قانون أو مفهوم وحيد منبثق عن النظام القائم قبل الثورة، والتغيير هنا يشمل جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهذا ما يطلقون عليه ثورة. وكما اسلفنا هذا المفهوم لا جدال حوله ولا اختلاف إلى حين أن خرج لنا الغرب والولايات الأمريكية المتحدة تحديدا بتعريف جديد للثورة ثم العمل على تعميميه وجعله أمرا واقعا ومنوالا يسير عليه كل من يتوق إلى التغيير. الثورة اليوم تقتصر على اسقاط الماسكين بالسلطة والإبقاء على نظام الحكم وعدم المساس به وبعبارة أوضح قبل القوى الاستعمارية ترضى اليوم بالتخلي على عملائها وتقديمهم قرابين بعد أن أفنوا جهودهم في خدمتها وتلبية والاستجابة لمطامعها، لمنع انهيار معبد الديمقراطية، فالعميل يمكن استبداله بآخر أما المعبد إن خرّ سقفه وتهاوت أركانه فما لبنائه مجددا من سبيل، ومن ثمة يخسر الاستعمار الجمل بما حمل ويكنس دون رجعة من بلاد المسلمين التي ما كان لتلك القوى أن تجوس خلال ديارنا لولا نجاحها في تثبيت غرس الديمقراطية الخبيث بأرضنا، وعليه ما يحدث اليوم في الجزائر والسودان ومن قبله في تونس ومصر وغيرها من بلاد المسلمين محاولة لتكريس المفهوم الجديد للثورة وهو إسقاط الحكام والمحافظة على نظام الحكم، وهذا ما يفسر مساندة الغرب لحراك الجزائر والسودان بل استثماره لفائدة الديمقراطية بدعم من المسبحين بحمد أفكار ومفاهيم الغرب والمتمسحين على أعتابه وأملهم كل الأمل أن يحدث مثل هذا في أكثر من بلد أخرى حتى يطمئنوا على "باحهم في وأد المعنى الحقيقي للثورة وإلى الأبد.

سيخر السقف وينهار البنيان

من الأكيد والمؤكد أن شياطين الغرب يودون لو أن سبات الأمة لم تقطعه تلك الجحافل التي تدفقت كالسيل الجارف في الشوارع والساحات تطالب بإسقاط النظام حتى ولو بالشكل الذي يريده الغرب ولا يضرب نظامه في مقتل. كانوا يودون لو واصل الناس في بلاد المسلمين الخنوع والرضوخ لجلاديهم والطرب لصرير أحذية عملاء الاستعمار وهي تدوس وجوههم ورقابهم واستطابة سلخ سياط الظلم والقهر لجلودهم، كانوا يودون ذلك. لكن حدث ما لم يكن في حسبانهم وحصل ما كانوا يحذرونه وانتفض الناس على من وكلهم الغرب المستعمر ليستعبدوهم، وإن كان ما يطلبه الناس اليوم رحيل العملاء فغدا سيطالبون حتما برأس من كانوا له حكام المسلمين عملاء، اليوم يطالبون بقطع الأيادي التي كانوا يقبلونها بعد إدراكهم لقذارتها. غدا سيدركون مصدر القذارة وسيخرجون كما خرجوا اليوم ويطالبون بإزالة رجسه ونجاسته وهل بعد الديمقراطية رجسا.

نعم لقد استفاقت الأمة من غفوتها وبدأت تتحسس طريقها نحو الانعتاق. صحيح أن سيرها اليوم بطئ وفي الاتجاه الذي يريده الغرب المستعمر لكنها حتما ستصحح مسارها، فالمسألة مسألة وقت لا غير فوثن الديمقراطية ليس في مأمن الآن وستطاله معاول التغيير وسقف وجدران المعبد بدأت تتصدع وبات رأب الصدع أمرا مستعصيا وسينهار البنيان برمته لا محالة، والى غاية حدوث ذلك ها نحن نرى الديمقراطية تتسكع في حيرة من أمرها تبحث عن ملاذ آمن لن تجده أبدا.

أ. حسن نوير

قانون الترفيع في سنّ التقاعد 2/1
استنزاف للجرايات وإرهاق للصحّة وتكريس لاستقالة الدّولة

أ. بسّام فرحات

حدّث أبو ذرّ التونسيّ قال: يعيش الشارع التونسي هذه الأيّام على وقع صدمة التّمديد في سنّ التّقاعد، هذا الإجراء التّعسفي المسموم الذي سيق في دَسِم (إصلاح منظومة التّقاعد وإعادة التّوازن المالي للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية) والذي انضاف إلى مصيبة الترفيع في أسعار المحروقات ليفاقم من الأزمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة المستفحلة في (محميّة صندوق النّقد الدولي) تونس... فبتاريخ الأربعاء 03/04/2019 صادق مجلس (النّوّاب) بشبه إجماع على مشروع القانون المتعلّق بتنقيح وإتمام نظام الجرايات المدنيّة والعسكريّة للتقاعد والباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي... وينصّ هذا (الفرمان) الاستعماري على إجباريّة الترفيع بسنتين في سنّ التّقاعد لتصبح في حدود (62 سنة) للموظّفين العاديّين و(57 سنة) للعَمَلة في القطاعات المنهكة للصحّة و(67 سنة) لكفاءات التعليم العالي والطّب الاستشفائي، ويمكن للأعوان الرّاغبين أن يُمدّدوا في تاريخ تقاعدهم اختياريًّا من سنة إلى ثلاث سنوات... كما ينصّ هذا (المرسوم) أيضًا على التّرفيع في قيمة مُساهمات التّقاعد بنسبة (3٪) يتولّى المشغّل تسديد (2٪) منها في حين يتكفّل الأعوان بالـ (1٪) المتبقّي، هذا دون أن ننسى المساهمة التّضامنيّة بنسبة (1٪) المخصّصة لتمويل الصّناديق الاجتماعية والتي تُقتطَعُ من جرايات الأجراء والمتقاعدين على حدّ السّواء..

القراءة الأوّلية المتسرّعة لهذا القانون تكشف دون عناء أنّه مشروع هزّة اقتصادية اجتماعيّة تتجاوز ارتداداتُها السّلبية المؤجّرين والأجراء لتعُمّ بمفعول (الدّومينو) جميع شرائح المجتمع دون استثناء - النّاشطين كما المُعطّلين أو المتقاعدين، والهامشيّين كما المتمتّعين بالتّغطية الاجتماعية - وذلك بحكم تداعياتها المباشرة على مردوديّة العمل والطّاقة الشّرائية وعلى نسب التّشغيل وهيكلة الإدارة التي ستُصاب بتخمة على مستوى الموظّفين والمناصب...وحسْبُنا في هذا الجزء الأوّل أن نُخضع هذا الإجراء لقراءة فكريّة سياسيّة تربطه بمنظومته الاقتصاديّة الرّأسمالية وتُنزّله في سياقه الرّبوي الاستعماري...

واقع الضّمان الاجتماعي

إنّ مسألة تقاعد الأجراء هي جزئيّة ممّا يسمّى بمنظومة الضمان الاجتماعي، وهذه المنظومة ليست تنظيمًا للعلاقة بين الأجير وصاحب العمل - كما يتبادر إلى الذّهن ويُسوّق له - بقدر ما هي إلزامٌ لصاحب العمل برعاية بعض شؤون الأجير وتمكينه من (حقوقه المكتسبة) كالتّقاعد والمكافآت والخدمات الطبيّة...والضّمان الاجتماعي في شكله السّائد هذه الأيّام هو من ترقيعات النّظام الرّأسمالي: فالدّولة في المنظومة الرّأسماليّة ليست مُلزَمة برعاية شؤون النّاس، وإنّما يوكل أمرُ الرّعاية لمؤسّسات وجمعيّات عديدة ليست الدّولة سوى طرف منها، وقد أعطت حريّةُ التملّك في المنظومة الرّأسماليّة صاحبَ العمل الحقّ في استغلال الأجير أبشع استغلال ممّا أوجد صراعًا بين الأجراء وأرباب العمل تجلّى خلاله ظلم تلك المنظومة وبشاعتها وفسادها... ولتلميع صورتها وإطالة عمرها ابتدع منظّروها فكرة الضّمان الاجتماعي أو العدالة الاجتماعيّة فجعلوا كفاية الأجير على صاحب العمل وألزموه بتحسين أحوال عُمّاله المعيشيّة في حدّها الأدنى... والضّمان الاجتماعي بهذا الشّكل فاسد من أساسه، ومردّ فساده المنظومة الرّأسمالية التي انبثق عنها: فمن حيث واقعه فإنّه لا يحلّ مشاكل الأجراء ولا يحدّ من جشع المؤجّرين ولا يُفعّل دور الدّولة تجاه منظوريها بقدر ما يُلطّف من واقع الاستغلال ويُنفّس من كبت العمّال ويُبقيهم تحت السّيطرة...فالأجور في الدّول الرّأسمالية الصناعيّة المتقدّمة على غرار أوروبّا وأمريكا مربوطة دائمًا بأدنى مستويات المعيشة - رغم نسبة الوعي الحقوقي والحركات العمّالية المتنفّذة - ولولا قوّة اقتصاديّات هذه الدّول لبان عُوار تلك الأجور وتدنّي قيمتها مقارنة بمرابيح المشغّلين... أمّا في الدّويلات التّابعة وأشباه المستعمرات فإنّ الأجور - بعد النّضالات النّقابية المُضنية - تجعل القسم الأكبر من الطّبقة الشغّيلة في منطقة وسطى بين العَوَز والكفاف، فيما يُترك غيرُ المتمتّعين بالتغطية الاجتماعيّة لأنفسهم :يُجبرون على أداء الواجبات - من دمائهم إن لزم الأمر - ولا يتمتّعون بأدنى حقوق الرّعاية الاجتماعيّة...فالهدف من منظومة الضمان الاجتماعيّ هو تكريس استقالة الدولة عن رعاية شؤون منظوريها وتفصّيها من أوكد واجباتها تجاههم لصالح أطراف أخرى على حساب المصلحة العامّة، و تضليل النّاس وخداعهم بتحويل وجهة صراعهم من صراع مبدئيّ مع الدّولة إلى صراع مطلبيّ رخيص بين فئتين (الأجراء وأرباب العمل)...

تأصيل عقائدي

وحسبنا فيما يلي أن نقف على المرتكزات العقائديّة لهذه الاستقالة وهذا الفساد أي أن نؤصّلها فكريًّا ضمن المبدأ الرّأسمالي الدّيمقراطي: فهي تستمدّ جذورها من دور الدّولة وعلاقة الحكم بالاقتصاد والحريّات في المنظومة الرأسمالية الديمقراطيّة، فهذه المنظومة الجشعة التي تطحن إنسانيّة الإنسان وتمتصّ دماءه سُمّيت بأبرز شيئين فيها: النّظام الاقتصادي (الرأسمالية) والحريّات الأربعة (حريّة العقيدة - حريّة الملكيّة - حريّة التعبير - الحريّة الشخصيّة) وكلاهما يرقى إلى مستوى المقدّسات...وهي لا تعترف إلاّ بالقيمة الماديّة، فتُعلي من شأنها وتقدّمها على القيم الأخلاقيّة والإنسانيّة والرّوحيّة رائدها وديدنها في ذلك المصلحة والمنفعة والرّبح المادّي بصرف النّظر عن النّتائج سواء أطالت صحّة الإنسان أم حياته وحياة ذويه أم أمواله وممتلكاته...فهي - مدفوعة بحريّة التملّك - تُبيح للإنسان امتلاك المال وتنميته والتصرُّف فيه بأيّ شكل أو وسيلة أو أسلوب بما في ذلك الاستعمار والاستغلال والسّرقة والغشّ والقمار والرّبا والاحتكار والغبن الفاحش والسّحت والمضاربة والخمر والدّعارة والشّذوذ - هكذا بمنتهى الميكافليّة - فالغاية الوضيعة تبرّر الواسطة الدّنيئة... والدّيمقراطيّة نظام فرداني يعمل للفرد ويُعلي من شأنه على حساب المجموعة تقوم الدّولة فيه برعاية مصالح أصحاب رؤوس الأموال بصفتهم الحكّام الفعليّين للبلاد، كما تقوم بالإشراف على الحريّات والحيلولة دون انتهاكها، أمّا رئيس الدّولة فهو أجير (نظريًّا) لدى الشّعب، (عمليًّا) لدى رؤوس الأموال ليطبّق عليهم ما ارتضوه لأنفسهم من حريّات ورأسماليّة جشعة... على هذا الأساس فإنّ نظام الحكم في المنظومة الرّأسماليّة الدّيمقراطية خادم مطيع لرأس المال وأصحابه وأجير خدوم عند الشّركات العملاقة وكبار اللّوبيّات، بحيث يجعل من أوكد واجباته تحقيق مصالحهم ،أمّا المُعدَمون والمُهمّشون والفقراء ومُتوسّطو الحال فيُتركون نهبا لأباطرة الاقتصاد وقطط السّوق السّمان ويوكل أمرُ رعاية شؤونهم إلى الجمعيّات الخيريّة والمؤسّسات الاستغلاليّة والمنظومات الترقيعيّة على غرار الضمان الاجتماعي... فلا عجب أن كانت المهمّة الأساسيّة لهذه الكيانات الوطنيّة التّابعة هي إرهاب النّاس وتفقيرهم ومحاربتهم في أقواتهم وتسخيرهم للرّأسماليّين وللكافر المستعمر ،فالمسألة ليست مجرّد تقصير وتهاون بقدر ما هي سياسة مبدئيّة مقصودة لذاتها مُنتهجة بتخطيط محكم..

استقالة كلّية

على هذا الأساس فإنّ السّلطة في تونس أضحت في وضعيّة استقالة شبه كليّة عن واجب رعاية شؤون منظوريها بوصفها عرّابًا للكافر المستعمر وناطورًا لمصالحه وقيّمًا على نصيبه المقتطع من ثروات التونسيّين... فقد تخلّت عن تلبية الحاجات الأساسيّة للفرد (مأكل - ملبس - مسكن) وتاجرت في أوكد مرافقه العموميّة (الماء والكهرباء) - رغم أنّها ملكيّة عامّة - وها أنّها تستعدّ للتفويت فيها للقطاع الخاصّ بما يُضاعف من أثمانها...وانتصبت لجباية أموال الشّعب بالباطل (3/4 الميزانيّة ضرائب) وتركته يتخبّط في الفقر والغلاء والخصاصة والتّهميش وانسداد الآفاق، وفتحت البلاد على مصراعيها أمام الاستثمار الأجنبي والقروض الرّبوية بحيث رهنت الاقتصاد بالكليّة لصندوق النقد الدّولي وشركات الذّهب العملاقة...كما تخلّت عن تلبية الحاجات الأساسيّة للجماعة (تطبيب - تعليم - أمن) فخصخصت التطبيب وأخضعته لقاعدة (المال مقابل الحياة) وقاعدة (لا حياة لمن لا مال له)، وحوّلت المنظومة العموميّة إلى مختبر طلّابي وموت مؤجّل بطيء ترتع فيه مافيات الأدوية الحسّاسة والمعدّات الثّالفة بما يُعرّض حياة النّاس إلى الخطر..ورفعت عن كاهلها أعباء الإنفاق على الرّعاية الاجتماعيّة (مسنّين - معوقين - مجهولي النّسب...) وأحالتها على (المجتمع المدني) وجمعيّات (المناولة الخيريّة) بل وإلى التّوادي الماسونيّة (روتاري - ليونس كلوب...) التي لا تتورّع عن المتاجرة بهم بالجملة أو التّفصيل... كما حوّلت المنظومة التّربوية إلى نشاط اقتصادي ربحي خاضع لسياسة السّوق ومجال استثمار واعد يرتع فيه الخواصّ وقفّاز محلّي لمسخ النّاشئة وتجفيف منابع الإسلام وتذويب الهويّة الإسلاميّة بأحماض استعماريّة فتّاكة...ثم مكّنت بريطانيا من العقيدة الأمنيّة والعسكريّة تصوغها حسب مصالحها بما جعل البلاد مرتعا للعصابات والمافيات التي ترتدي الزيّ الرّسمي...بل إنّ السّفراء الأجانب قد تقمّصوا دور الدّولة ونابوا عنها في أخصّ خواصّها وأوكد أدوارها - رعاية شؤون النّاس - على غرار توزيع المعونات والهبات وتفقّد مناجم الثّروات وشقّ الطّرق وبناء المدارس وتجهيز المستشفيات وزيارة مراكز الاقتراع وتلميع صورة بعض السياسيّين...بما ينفي عن هذا الكيان صفة الدّولة ويَسْلُبُه أبسط مظاهر السّيادة والسّلطان...

أزمة الصناديق الاجتماعيّة

بدأ الخلل يتسلّل إلى الصناديق الاجتماعيّة في تونس منذ أواسط التسعينات مع التحوّلات الجذريّة التي شهدها المجتمع: فقد أضحت التركيبة السكّانية تشكو من التهرّم وارتفع أمل الحياة إلى (75 سنة) وسجّلت شريحة المتقاعدين طفرة غير مسبوقة لم تواكبها طفرة موازية

مستوى الانتدابات يمكنها تغطية التّزيف لاسيما مع تنامي الوعي الحقوقي والصحّي... فانحشرت منظومة الضمان الاجتماعي برمّتها في أزمة خانقة تؤذن بهزّات اقتصاديّة واجتماعيّة حادّة...فقد شهدت الصناديق الاجتماعيّة عجزًا ماليًّا ما فتئ يتفاقم إلى أن تجاوز سنة 2015 المليار دولار (قرابة 2000 مليون دينار) وقد فشلت كلّ المحاولات الترقيعيّة لوزارة الماليّة في سدّ هذا العجز...ولا غرابة من تآكل هكذا منظومة مجعولة لسدّ عجز النّظام الرّأسمالي وغرقها في بحر من المشاكل التي تنسلّ من بعضها البعض: فقد نصّبت نفسها راعيةً لشؤون الأجراء وأعفت الدّولة من أوكد واجباتها وأحالت أمر هذه الرّعاية إلى النّاس أنفسهم من جراياتهم الخاصّة وجعلت نفسها وسيطًا بينهم في هذا الجرم المشهود وشاهد زور على تقاعس الحكومة، كما استحلّت أموال الأجراء دون وجه شرعيّ في شكل إتاوات شهريّة تُقتطع بالإكراه لترهق كاهل الأجير وتُضعف راتبه الهزيل ـ سواءٌ أتمتّع بخدمات الصّناديق أم لم يتمتّع بها ـ وهو تعاملٌ تتحقّق فيه أركان الاستغفال والتحيّل والابتزاز جميعها...وحتّى هذا الدّور المشبوه لم تضطلع به هذه الصّناديق بنزاهة: فخدماتها متردّية وتغطيتها سطحيّة جزئيّة هزيلة محفوفة بشروط مجحفة وتعقيدات إداريّة بيروقراطيّة تعجيزيّة تجعل منها (داخلة في الرّبح خارجة مل خسارة)...كما أنّ التّمتّع بخدماتها ـ على فرض تحقّقه ـ يمتهن كرامة الإنسان، إذ يُقدَّم في شكل منّة وصدقة بمثابة التسوّل وفي ظروف لا إنسانيّة ناهيك وأنّ منظومة التّداوي في المستشفيات العموميّة أصبحت في ذهنيّة سواد النّاس كناية عن الفقر والخصاصة والاندراج في أدنى درجات السلّم الاجتماعي...

حلول مسمومة

منذ سنة 2015 أخذت الحكومة تتحسّس طريقها نحو الخروج بـ من مأزقها وتجاوز أزمة الصناديق الاجتماعيّة، وبدأت الملامح العامّة للحلول تتّضح شيئًا فشيئًا مدفوعةً قيصريًّا بإملاءات صندوق النّقد الدّولي: فهذا القاتل الاقتصادي المأجور والذراع الاستعمارية الفتّاكة يوقع الدّول في أحابيل قروضه الرّبوية ثمّ يُخضعها للابتزاز الرّخيص فيتدخّل بين القسط والآخر في أخصّ شؤونها السّياديّة فارضًا عليها سياسات عدميّة مُهلكة لضمان تحقيق هدفين، أوّلاً: استرجاع الدّيون مثقلةً بالفوائد والخدمات ولو على حساب البلاد والعباد، ثانيًا: تكريس الاستعمار وفرض خياراته الاقتصادية والسياسية والثّقافيّة...على هذا الأساس، دفع صندوق النقد الدّولي نحو إعادة هيكلة الصناديق الاجتماعية في تونس مقترحًا (الزيادة في نسبة الاقتطاع ـ الترفيع في سن التقاعد ـ التقليص في مجال تدخّل الدولة ـ رفع الدّعم عن المنظومة الصحيّة والعلاجيّة)... وعلى حسّ هذه المقترحات/الإملاءات صيغ القانون الجديد المتعلّق بالترفيع في سنّ التقاعد، وهو ليس حلاً جذريًّا للمشكلة بقدر ما هو تأجيل لها والتفاف حولها يستنزف جرايات الأجراء ويُرهق صحّتهم ويكرّس استقالة الدّولة: فهذا القانون انحاز إلى الصناديق الاجتماعيّة ونظر إلى الأزمة بعيونها دون الأخذ بعين الاعتبار رعاية شؤون المضمون الاجتماعي، كما تعامل مع الأزمة بمنطق الرّبح والخسارة فكان همّه تقليص هامش الرّعاية ومدّتها ومجالاتها وتوسيع هامش الاقتطاع ومدّته ومجالاته وتضييق الخناق على الأجير للحدّ أكثر ما يمكن من فرص تمتّعه بحقّه في الرّعاية الاجتماعيّة التي يموّلها عمليًّا من حرّ ماله في شكل اقتطاعات شهريّة... ووفق هذا المنطق الرّأسمالي الجشع لا نستغرب أن يقع اقتراح التخفيض في أمل الحياة بالإعدامات الجماعيّة أو إبطال التقاعد جملةً وتفصيلاً وفرض إجباريّة العمل من المهد إلى اللّحد لتغطية عورة المنظومة الرأسماليّة وضمان سداد القروض الربويّة وإطلاق يد المستعمر في مقدّرات البلاد...

بيان صحفي

بعثة صندوق النّقد الدّولي إلى تونس

عدوان مستعمر لا يرحم والتعامل معها جريمة

في 09/04/2019م أنهت بعثة صندوق النقد الدّولي زيارة إلى تونس دامت 15 يوما، وكانت الزيارة في إطار المراجعة الخامسة لاتفاق "تسهيل الصندوق الممدّد" مع تونس وقبل الموافقة على صرف 250 مليون دولار القسط السادس من القرض، وما انفكّت بعثة الصّندوق تأتي إلى تونس دوريًا وفي كلّ مرّة تقيم 15 يوما تراقب وتطّلع على أدقّ التفاصيل والأسرار ومن ثمّ تُصدر أوامرها، فإن استجابت الحكومة ونفّذت الأوامر، صرف الصندوق قسطا من القرض وإن تعطّلت الحكومة - لأيّ سبب من الأسباب - عطّل الصندوق صرف الأموال، وهذا ما حصل مرّات عديدة، ولأجل ذلك رفعت الحكومة سعر المحروقات في خطوة مفاجئة، وصرّح رئيسها أنّ الترفيع "لم يكن عن طيب خاطر"، نعم صدق يوسف هذه المرّة فقد أمرته بعثة الصّندوق، وأتى لموظّف أن يرفض أوامر مسؤوله الكبير! وبقدرة صندوق النّقد أيضا تمّ إخراج قانون التّقاعد من أدراج مجلس النّوّاب وتمّت المصادقة عليه، بعد أن كان مرفوضا!!

إننا في حزب التحرير/ ولاية تونس، ندين هذه البعثات ونعتبرها عدوانا استعماريًا على بلادنا وندين عقليّة الهزيمة والتبعيّة التي تصدر عنها الحكومة، والفئة الحاكمة (أحزاب الحكم والمعارضة والمنظّمات) ونؤكد أنّ:

هذا الوضع مهين لا يليق بشعب مسلم أطلق ثورة اهتزّ لها العالم. فضلا عن كون التّعامل مع الصندوق القاتل الاقتصاديّ المأجور لتركيع شعب انطلقت منه ثورة الأمّة الإسلاميّة على الأنظمة الاستعماريّة خيانة وجريمة تستحقّ أشدّ العقاب.

تونس لا تحتاج إلى عدوّها كي تخرج من الأزمة.

ما تزعمه الحكومة والفئة السياسيّة من أنّ تونس مضطرّة للاقتراض، هو محض خداع بل تواطؤ مع المستعمر، لأنّ الحكومة بزعمها ذلك تنفي أن يكون لتونس أيّ مورد آخر لتمويل المشاريع، ما يعني أنّها صرفت النّظر عن استرجاع ثروات البلاد التي تسيطر عليها شركات النهب الاستعماري، فليس من برنامج الحكومة ولا الفئة الحاكمة استرجاع ثروة الملح التي تهيمن عليها الشركة الفرنسيّة - منذ زمن الاستعمار الفرنسي - دون وجه حقّ، ولا في نيّتها استرداد حقول الغاز التي سلّمها بن علي بالمجان لشركات بريطانيا، ولا هي سألت مجرّد السؤال عن الأموال المنهوبة ومنها الـ12500 مليار التي أخذها "رجال" أعمال بن علي من البنوك العموميّة، وكانت هذه الأموال وحدها كافية لتغنينا عن هاته القروض المهلكة، ثمّ أين هي الأموال المنهوبة التي كشفها نواب المجلس التأسيسي وتقدّر بعشرات الآلاف من المليارات وأغلبها موجود في تونس؟ فلماذا لا تحصّلها الحكومة وتقينا شرّ هذا الارتهان؟! لأنّها لا ترى أنّ الثروات الموجودة في تونس هي حقّ لأهلها، ثمّ يزعمون أن الحلّ الوحيد هو في الالتجاء إلى العدوّ والاستسلام له! فهل هذه حكومة جديرة بقيادة تونس؟!

أيّها الأهل في تونس:

نكبر فيكم وعيكم وجرأتكم إذ استنكرتم هذه الزّيادات الظّالمة، لكن نحبّ أن ننبّهكم إلى أنّ حلّ الأزمة لن يكون فقط بالاحتجاجات القطاعيّة والمطالب الآنيّة لأنّ عدوّنا الحقيقي هو المستعمر المتحكّم في البلاد عن طريق هذه الفئة الحاكمة (أحزاب الحكم والمعارضة) التي تنفّذ سياساته القاتلة، ولأنّ بعثات صندوق النّقد الدّولي هي إحدى أخطر أسلحة المستعمر، فالواجب أن تتحد الجهود وتدّخر الطّاقات كلّها من أجل تحرير بلادنا ولن يكون ذلك إلا:

بإيقاف جريمة التّعامل مع صندوق النّقد الدّولي والبنك العالمي وكلّ الدّول الاستعماريّة، والتوقّف الفوري عن سداد ما يُسمّى زورا وبهتانا ديونا خارجيّة، لأنّها ديون ظالمة أبرمها أشباه حكام فاسدون بإيعاز من الدّائنين الاستعماريين ليسترجعوها أضعافا مضاعفة.

باسترجاع ثروة البلاد من ناهبيها بإلغاء كلّ العقود الظّالمة (عقود امتلاك حقول الغاز وعقود امتيازات التنقيب عن البترول التي فاقت الخمسين) التي جعلت ثرواتنا الباطنيّة من غاز وفوسفات وبترول نهبا للشركات الاستعماريّة وحكرا عليها.

باسترجاع ما نهب الحكام والمتنفذون، من أموال يفوق مقدارها أضعاف المبلغ الذي يستعبدنا به صندوق النقد الدولي.

هذه إجراءات أولية عاجلة لوقف نزيف النّهب والاستعمار. أمّا الحلّ الجذري فيكون بنبذ أصل البلاء: النّظام الرّأسمالي الليبرالي الظالم المهلك. وبإعادة الإسلام إلى سدّة الحكم خلافة راشدة على منهاج النبوّة، حينها نعالج كلّ مشاكلنا ومنها المشكلة الاقتصادية، بمعالجات هي أحكام شرعية من عليم خبير، فنكون في مأمن من قروض تذلّ العباد وتغضب ربّ العباد، هذا مع استرجاع هذه الأمة العظيمة هيبتها بين الدّول بعد ذلّ حكّام لا يرون أنفسهم إلا تبعا للكافر المستعمر.

قال تعالى: [وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ...]

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في ولاية تونس

رئيس منظمة الأعراف يحذر من تداعيات الانتخابات على الانتعاشة الاقتصادية

م. وسام الأطرش

الخبر:

حذّر رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة سمير ماجول على هامش إحياء الذكرى 19 لوفاة الحبيب بورقيبة بالمنستير من تداعيات الانتخابات المقبلة على الانتعاشة الاقتصادية التي تشهدها تونس.

واعتبر ماجول، في تصريح لمراسلة (وات) بالمنستير، أن تونس تشهد انتعاشة اقتصادية، حيث من المتوقع تسجيل مؤشرات أفضل خلال شهر حزيران/يونيو المقبل مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة، منبّها من إمكانية تعطيل هذه الانتعاشة للصعوبة التي تكتسي سنة 2019 باعتبارها سنة انتخابية. (وكالة تونس أفريقيا للأنباء).

التعليق:

في الوقت الذي تحدث فيه رئيس الدولة الباجي قايد السبسي مؤخرا ضمن خطاب ألقاه من قصر قرطاج بمناسبة عيد (الاستقلال) عن مؤشرات اقتصادية سيئة ووضع مالي خطير ومتدهور لم يجد له حلولا إلى حد الآن أمام تفاقم الديون الخارجية وتواصل العجز عن الإنتاج، وفي الوقت الذي تشهد فيه البلاد أزمات اقتصادية عميقة وحادّة لم تعد في حاجة إلى شهادة الخبراء والمحللين، يطلّ علينا رئيس منظمة الأعراف في تونس متمسحا برفات بورقيبة، ليحاول النفخ مجددا في جثة هامدة، هي جثة هذا النظام الديمقراطي الجاثم فوق صدور أهل تونس، ليسومهم سوء العذاب ويفرض عليهم إملاءات مؤسسات النهب الدولي.

الغريب في هذا التصريح أنه لا يناقض مواقف وآراء رئيس الدولة فحسب، ليس آخرها ما جاء ضمن حوار له مع جريدة القدس العربي بتاريخ 3 نيسان/أبريل 2019، حيث اعترف السبسي بأن التجربة التونسية لم تحقق تقدما في المجال الاقتصادي وهو ما يبقيها تجربة هشة، وإنما هو تصريح يناقض نفسه...

فمن جهة يتحدث ماجول عن انتعاشة اقتصادية في أشد الفترات سوءا وأكثرها انحدارا في تاريخ تونس، ومن جهة نجده يحذر من تداعيات الانتخابات القادمة على هذه الانتعاشة، فأي انتعاشة هذه التي يربكها ويعطلها تنظيم الانتخابات؟! اللهم إذا كان المقصود الوضع المالي للأعراف ورؤوس الأموال، لا وضع تونس الاقتصادي.

الأشد غرابة الآن، هو حديث بعضهم - ومنهم السيد ماجول - عن انتخابات 2019 من كونها معركة يمكن أن تُحسم لصالح تونس وأهلها، ودفعهم بكل السبل لإحياء جثة الديمقراطية التي شهد السبسي نفسه بأنها تعيش أزمة عالمية. ولذلك، فإن غربة الزمان والمكان التي يعيشها أولياء الانتخابات الديمقراطية، واستعدادهم المتجدد لخوض المعركة ذاتها داخل الجحر نفسه الذي لا يليق بمقام خير أمة أخرجت للناس، يجعلهم يغمضون أعينهم عن كل التحولات الإقليمية التي تعيشها المنطقة على سرعتها وأهميتها، فلا يشعرون من حولهم بانتفاضة الأمة ضد حكامها ولا بانهزام الديمقراطية في عقر دارها.

إن هذا الغباء السياسي قد أوصل حكامنا إلى حالة من العمى السياسي، يستحيل معها رؤية واقع سياسي ليس لهم فيه وجود ولو على ظهر دبابة الكافر المستعمر، ولذلك لا غرابة أن يستميت الوسط السياسي في الدفع بأبناء هذا الشعب المقهور نحو انتخابات 2019، في الوقت الذي يدرس فيه الاستعمار الخيارات العسكرية ويسارع في تكبيل البلدان بمزيد من الاتفاقيات المذلة، بل يدفع بعملائه لخوض حروب بالوكالة من أجل الحيلولة دون وحدة الأمة على أساس دينها وتمكينها من ممارسة حقها في اختيار حكّامها، وما ليبيا إلا شاهد عيان. فهل سننتظر حتى تذبح الأمة من الوريد إلى الوريد، حتى ندرك أن المعركة الحقيقية أكبر من مهزلة انتخابات 2019، وكل من يروّجون لها من شهود الزّور؟

إن حالة الطوارئ التي تعيشها الأنظمة اليوم، في الوقت الذي يُساق فيه الناس سَوقاً نحو صندوق تحت حراسة الكافر المستعمر، مع ما يكلفها ذلك من أموال طائلة أرهقت كاهل الجميع، كاف ليُلخّص حالة الموت السريري التي وصلت إليها الديمقراطية في بلاد الإسلام. ولذلك فإن كل من يدفع باتجاه إنعاش الملك الجبري بإحياء مهزلة الانتخابات الديمقراطية التي قاطعتها الشعوب عن وعي بحقيقتها، لهو شريك للاستعمار في جريمة اغتصاب سلطان الأمة، وفي منع وحدتها على أساس الإسلام، وفي تكريس حالة التبعية السياسية والاقتصادية، وإن صلى وصام وتعلق بأستار الكعبة.

في المقابل، فإن الإسلام هو النظام الوحيد الكفيل بإيجاد المعالجات الاقتصادية التي تحقق للإنسان الرعاية والكفاية والرفاه، وهو البديل عن واقع الأزمات التي خلفها النظام الرأسمالي فضلا عن كونه النظام الوحيد الذي يمكّن الأمة من اختيار حاكمها ويفرض عليها محاسبته على أساس أحكامه، في دولة مبدئية وقويّة، ترعى أتباعها وتردع أعداءها، هي دولة الخلافة التي تكون فيها السيادة للشرع لا لشخصيات «ضبّية» تتجاوز الفرض والوعد والبشرى، انجذابا للواقع وانخداعا به.

عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، شِبْرًا شِبْرًا وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ تَبِعْتُمُوهُمْ» قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: «فَمَنْ؟». (رواه البخاري).

هل هو كشف حساب أم قربان للمستعمر؟

السلطة تحرض القضاء ضد حزب التحرير

يمثل اليوم الاثنين 15/04/2019 الأستاذ عبد الرؤوف العامري رئيس المكتب السياسي لحزب التحرير / ولاية تونس لدى المحكمة العسكريّة بتونس، للمحاكمة على البيانات الصحفيّة التي كان الحزب قد أصدرها في مناسبات مختلفة، وهي كالآتي:

- حول البيان الصحفي الذي أصدره الحزب بتاريخ 2016/05/27 بعنوان "الصهاينة يقتلون المسلمين في فلسطين ويهوّدون المسجد الأقصى، والحكومة "الثوريّة" في تونس تسخّر الضبّاط والجنود لحمايتهم وتسهيل "حجّهم" كلّ عام؟!"

- بيان صحفي بتاريخ 11/05/2017 "الباجي قائد السبسي وحكومته يصدرون عفواً عن الإداريين ورجال الأعمال الذين ثبت فسادهم!"

- بيان صحفي بتاريخ 13/07/2017 "أمر رئاسيّ جديد لحماية مصالح المستعمرين".

- بيان صحفي بتاريخ 18/07/2017 " القضاء العسكري يحاسب حزب التحرير على بيان ينكر فيه التطبيع مع كيان يهود، ويسكت عن جريمة التطبيع؟!"

- بيان صحفي بتاريخ 13/10/2017 "النظام يقتل أبناءنا"

- أمّا التهم الموجّهة فهي التحريض على التّفرة من الخدمة العسكريّة، وإضعاف الرّوح المعنويّة للجنود، وانتقاد أعمال القيادة العامّة المسؤولة عن أعمال الجيش".

والجدير بالذّكر أنّ بيانات الحزب الصحفيّة التي يُحاكم من أجلها منشورة ومعروفة تكشف جرائم السّلطة المتحكّمة في تونس، ومنها ما نتج عنه موت العشرات من أبناء تونس، ومنها ما كان تسخيرا لجنود تونس وضبّاطها لحماية مصالح الدّول الاستعماريّة وشركاتها ومنها ما كان خداعا للجنود والضّباط وتسخيرهم عسسا يضمنون سلامة "جنود" صهاينة ويسهّلون "حجّهم إلى الغربية في جربة.

فلماذا تحرّك السّلطة هذه القضايا ضدّ الحزب في هذه الأيّام، بعد مرور 3 سنوات؟ أهو كشف حساب يُقدّمُ قربانا لأسياد ما وراء البحار على أعتاب الانتخابات؟ أم هو الودّ الخفيّ ترسله إلى "نتانياهو" (بمناسبة نجاحه في الانتخابات)؟

وختاما فهذه دعوة حارّة إلى الإعلاميين الشرفاء، لمتابعة قضيّة لا تهمّ حزب التحرير وحده (فقد تعوّد الحزب وشبابه على المحاكمات الجائرة) إنّما هي قضيّة أمن البلاد وسيادتها. قضيّة بلاد مستعمرة يجب تحريرها.

التعليم في تونس بين فكي الكماشة الاستعمارية

محمد السحباني

الخبر

حذّرت كومبو بولي باري، المقررة الخاصة للأمم المتحدة للحق في التعليم، الجمعة 12/04/2019، من "سلعنة" التعليم في تونس أمام ارتفاع عدد مؤسسات التعليم الخاص. جاء ذلك في مؤتمر صحافي نظمته باري في ختام زيارة أجرتها إلى تونس، بدأت الأحد الماضي.

وقالت باري "إثر لقائي بعدد من منظمات المجتمع المدني، لاحظت ارتفاع عدد مؤسسات التعليم الخاص".

وأضافت أنها بلقائها وزير التربية حاتم بن سالم، أرجع الأمر إلى "الإضرابات المتكررة في هذا القطاع (قطاع التعليم العام) مما اضطر الأولياء إلى ترسيم أبنائهم في مدارس خاصة". وأشارت باري إلى أنها لاحظت أيضا، خلال زيارتها، مدى "تدهور البنية التحتية للمؤسسات التربوية الابتدائية والثانوية والجامعية".

وبيّنت أن هذا التدهور "أوجب ضرورة تدخل الحكومة، خاصة وأنه تم إغلاق عدد كبير من قاعات التدريس، لأنها آيلة للسقوط، ويمكن أن تتسبب في كوارث كبرى". ولفتت المقررة الأممية إلى أن تونس تشكو من ظاهرة الانقطاع المبكر عن التعليم لدى الأطفال المراهقين، إذ إن 100 ألف تلميذ يغادرون مقاعد الدراسة سنويا، وهو في حد ذاته أمر غير مقبول.

التعليق:

لا ينتهي السياسيون في تونس عن تقديم أسرار الدولة في طبق من ذهب للجهات الأجنبية ثم يتبجحون في الإعلام بحبهم للوطن والدفاع عنه والحال أن العكس هو ما يحصل فعلا. فكيف يتأتى لمبعوثة الأمم المتحدة أن تحصل على كل هذه المعلومات الدقيقة عن حالة التعليم في تونس وأن تصول في البلاد عرضا وطولا عبر زيارات ميدانية وكأن البلد بلا أهل؟ وكيف لها أن تأمر السلطات التونسية وفي عقر دارنا بوجوب القيام بما يلزم لتدارك الوضعية المزرية للتعليم في تونس، انه تدخل سافر في شؤون الدولة، ولكن لا يوقفها عند حدها أحد مادام يحكمنا الرويبضات والمرتعشون ومن لا يعرفون معنى هيبة الدولة أصلا.

بل إن وزير التربية (وزير المخلوع بن علي) يبرر تقاعسه أمام سيدته بأن كثرة الإضرابات هي السبب وهو الوزير الذي يمثل رئيس الدولة ولا عجب في ذلك مادام رئيس الجمهورية هو الذي سن هذا الذل والهوان حيث خوف وزراؤه ذات يوم من سطوة «المسؤول الكبير» ويقصد بذلك أسياده الغربيين الذين نصبوه حاكما على تونس الأبية.

يجب أن تدفع

لعل التفسير الوحيد لخصخصة التعليم وارتفاع نسقه في الآونة الأخيرة يعود بداية إلى الشروط المجحفة التي فرضها صندوق النقد الدولي كضمانة لتقديم القروض والهبات إلى السلطات التونسية ويمر ذلك بالتأكيد عبر قنوات الحكام والسياسيين الذين ليس لديهم بعد استراتيجي لنتائج خصخصة التعليم ولنتائج الارتهان لصندوق النقد الدولي إذ سنجد في المستقبل القريب فئة لا تقدر على التعلم نتيجة ارتفاع تكلفة الدراسة مع تدني القدرة المادية للعائلات وانهيار التعليم العمومي من جهة عدم نجاعته وانعدام ثقة الناس فيه وعدم قدرة هذا التعليم من تمكين أبنائهم من الحد الضروري من المعرفة أما عن نتائج الارتهان لصندوق النقد الدولي فان هذا الصندوق لا يدخل بلدا إلا أفقره واستعمره وقوض بنيته السياسية والاقتصادية على حد السواء فيجعل أهل البلد شيعا يقتل ثروتهم كما يقتل أبناءهم.

مكر تزول منه الجبال

الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي كماشة يتألم من شدتها التعليم في تونس، فالغرب يمكر بتونس وبسائر الأمة الإسلامية من خلال سيطرته على خيوط اللعبة كاملة فمن جهة يزعم الخوف على التعليم فتشتغل الأمم المتحدة كوسيلة ضغط على الحكام وتصفهم بالتقصير في تعميم التعليم ومجانيته وتهددهم بتغييرهم وقلعهم من مناصبهم. وفي الجهة المقابلة تشتغل ماكينة النقد الدولي لتأمر الحكام بضرورة خوصصة التعليم أو التقليل من النفقات العمومية وإلا فلن تنقذهم من سطوة الحراك الثوري الذي يحاسبهم على ما يقترفون في حقهم وحق أبنائهم. ومن هنا يقوم الحكام بإرخاء الحبل للإضرابات الجنونية المتراكمة من أجل خلق وضعية مريحة للانتقال إلى الخصخصة لدى الرأي العام إضافة إلى عدم قيام الدولة برعاية شؤون المؤسسات التربوية من حيث البنية التحتية والصيانة وما إلى ذلك من لوازم.. وصرف الأموال الطائلة في مشاريع الرقص الماجن واستقبال القمم العربية والمكر الكبار أن يكون طلب الانتقال إلى سياسة الخوصصة مطلبا جماهيريا باتفاق أغلب الأولياء.

ومن أحسن من الله حكما

ولأن هؤلاء الحكام لا يملكون مشروعا مبلورا لسياسة التعليم تتوافق مع عقيدة الأمة ولأنهم لا يملكون مشروعا سياسيا يقطع مع الاستعمار الاقتصادي نهائيا ويرد للدولة هيبتها كما كانت في حكم الإسلام العظيم، فإنهم يرضخون أمام فكي الكماشة الاستعمارية ووسائلها: الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، ويبيعون البلاد كما يبيعون التعليم وغيره. وواقع هؤلاء الحكام والسياسيين يكون مصداقا لقوله تعالى (ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم) فان رضي صندوق النقد فلن ترضى الأمم المتحدة والعكس بالعكس صحيح. وهذا الأمر هو ما يجعل الأمة ومصالحها وسياسة تعليمها مذبذبة لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء مما يطيل أمد الحالة الاستعمارية. ولأن هؤلاء الحكام (يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به) أي طاغوت مقررات الأمم المتحدة ذراع الدول الاستعمارية وطاغوت شروط صندوق النهب الدولي فان الوضع السياسي الراهن لن يتغير وهو إلى الانهيار أقرب. فرغبات المستعمر الأوروبي تختلف عن رغبات المستبد الأمريكي بل هي رغبات متشاكسة متصارعة، والذي يجمعها أن لا تكون في بلاد المسلمين سياسة تعليم تنبثق من رحم العقيدة الإسلامية لأن ذلك سيوجد رجالا وسياسيين يصارعونهم على الموقف الدولي وسيادة العالم.

قال الله تعالى: [ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ] سورة الزمر:29

يقول الأستاذ محمد الطاهر بن عاشور في تفسير التحرير والتنوير «وهذا تمثيل لحال المشرك في تقسم عقله بين آلهة كثيرين فهو في حيرة وشك من رضى بعضهم عنه وغضب بعض، وفي تردد عبادته إن أرضى بها أحد آلهته، لعله يغضب بها ضده، فرغباتهم مختلفة وبعض القبائل أولى ببعض الأصنام من بعض، قال تعالى ولعلا بعضهم على بعض ويبقى هو ضائعا لا يدري على أيهم يعتمد، فوهمه شعاع، وقلبه أوزاع، بحال مملوك اشترك فيه مالكون لا يخلون من أن يكون بينهم اختلاف وتنازع، فهم يتعاورونه في مهن شتى ويتدافعونه في حوائجهم، فهو حيران في إرضائهم تعبان في أداء حقوقهم لا يستقل لحظة ولا يتمكن من استراحة».

ويقابله تمثيل حال المسلم الموحد يقوم بما كلفه ربه عارفا بمرضاته مؤملا رضاه وجزاءه، مستقر البال، بحال العبد المملوك الخالص لمالك واحد قد عرف مراد مولاه وعلم ما أوجبه عليه؛ ففهمه واحد وقلبه مجتمع. وكذلك الحال في كل متبع حق ومتبع باطل فإن الحق هو الموافق لما في الوجود والواقع، والباطل مخالف لما في الواقع، فمتبع الحق لا يعترضه ما يشوش عليه باله ولا ما يثقل عليه أعماله، ومتبع الباطل يتعثر به في مزالق الخطى ويتخبط في أعماله بين تناقض وخطأ.

بعد أن كانت تسمّى مطمورة روما
ارتفاع واردات تونس من الشعير الروماني بنسبة 270٪

كشفت الوكالة الأوكرانية المتخصصة في تحليل سوق الغذاء على المستوى الدولي "أوكرا آغرو كونسالت"، أنّ واردات تونس من الشعير المتأتي من السوق الرومانية ارتفعت خلال موسم 2018-2019 بنسبة 270 بالمائة مقارنة بالموسم الذي سبقه في وقت أحجم فيه ديوان الحبوب عن تقديم أيّ توضيحات حول هذه الأرقام.

وكشفت الوكالة الأكرانية، في بيانات نشرتها على موقعها الالكتروني، أنّ تونس وردت خلال موسم 2018-2019، زهاء 101,5 ألف طن مقابل 27,5 ألف طن خلال شهري جوان - جويلية 2017-2018.

وجعلت الكميات التي طلبتها تونس منها ثاني حريف للشعير الروماني بعد السعودية. علما وان رومانيا صدرت خلال الفترة 2018-2019 زهاء 867 ألف طن من الشعير.

وارتفعت صادرات رومانيا من الشعير في اتجاه السعودية بنسبة 14 بالمائة مقارنة بالموسم الماضي لكن الكميات المصدرة نحو تونس نمت بشكل لافت جدا وفق بيانات الوكالة الأوكرانية.

الفحص: وفاة عاملتين وإصابة 3 أخريات في انقلاب شاحنة ... وتستمر مآسي المرأة بعنوان الحداثة

رحاب عمري

انقلاب شاحنة تنقل 16 امرأة عاملة في الطّريق الفاصلة بين منطقتي «ضمدة» و«كدوة الشعير» بمنطقة الفحص، ووفاة إمرأتين (21 سنة و33 سنة) بينما ثلاث منهنّ في حالة حرجة، وإصابة البقية بجروح متفاوتة الخطورة.

التعليق:

لن تُصدم أمام الخبر كما لن نتهاون في التعليق عليه، فهي ليست المرّة الأولى أو حتى المائة الّتي يودي فيها بحياة نساء عاملات أُطلق عليهنّ بالنساء الكادحات وكأنّ الكدح والكبد قد كتب عليهنّ في ظلّ نظام الرأسمالي وحشيّ يستلذّ بممارسة عنفه الإقتصادي على المرأة بتعلّة مواكبة الحداثة وإثبات الذّات والتّمتع بالإستقلاليّة الماديّة.

فمعدّل النّساء العاملات في مجال الفلاحة و«الحضائر»؛ اللاّتي يتنقّلن بواسطة الشّاحنات الخفيفة يمثّل 1/3 من منسوب النّساء العاملات أي ما يعادل 32٪ منهنّ وأكثرهنّ من المناطق الدّاخليّة، ما يدل عن إهمال وتهميش أجهزة الدّولة لهذه الجهات واستهتارها بأمر رعاية أهاليها وإدارة شؤونهم وسياسة مصالحهم كما وجب أن يكون عليه أمر السّياسة فعلا وواقعا، ولكنّ الدّولة لنْ تقوم بدورها ولنْ تحمل هم المسؤوليّة تجاه رعاياها ما دام القائمون عليها في خانة «الدّمى المتحرّكة» تتدلّى خيوطها من فوق أمّا الأيدي المحرّكة للمشهد أكبر منهم خبثا ودناءة وإجراما في حق نساء تونس ورجالها، وقد كانت بالأمس خفية عن أعين عامة النّاس ولكنها اليوم معلومة عند الجميع؛ كصندوق النّقد الدّولي والإتّحاد الأوروبّي والحكومة الفرنسيّة بشكل مباشر ويظهر ذلك بالتحديد من خلال المشروع الأخير الّذي بعثته دعما [طُعْمًا] للإقتصاد التّونسي الّذي يُختصر في عنوان سياسة التمكين الإقتصادي للمرأة التّونسيّة بإعطاء قروض ومنح تسهّل لها بعث مشاريع صُغْرى.

وكما قُلنا سابقا من خلال حملة أطلقها القسم النّسائي لحزب التّحرير- تونس في الآونة الأخيرة بعنوان حرائر تونس يرفضن الوصاية ويتقن إلى عدل الإسلام، فإنّ هذا المشروع في ظاهره رحمة بالمرأة وفي باطنه ومن قبله عذاب لها وللأسرة بأكملها لما فيه من

مقصد خبيث لرهن المرأة التونسية المسلمة واخضاعها لأجندات الغرب الّتي تتاجر بموضوع المرأة وتجعل منه جدلا حقيقيا على مستوى جميع الحضارات والقارّات، وهذا ليس بالجديد علينا فالاستعمار يعمل ليلا ونهارا، يسعى بذلك للسيطرة وبسط نفوذه تارة بتوظيف العمليّات الإرهابيّة وطورا آخر بتوظيف الجمعيّات الخيريّة والثّقافيّة المريبة في تأسيسها وتمويلها أو يتلاعب بملفّ الطّفولة ثمّ لتكون المرأة آخر رصاصة له بطبيعة أنّها العمود الفقري للأسرة وبذلك أساسا لا يُستغنى عنه في المجتمع، وكلّ هذا الإختراق أو لنقل وصف «التّوغّل النّاعم» ما هو إلاّ نتاج لثغرات في أجهزة الدّولة التي أصبحت مهمّتها التّفيسة وخبزها اليوميّ هو الإرتشاف من كأس العمالة المعتّق بإملاءات وأوامر الغرب الحاقد لتغدو دولة عميلة لمصالحه كما كانت لأكثر من ستّين سنة.

شهادة

هذه شهادة من إحدى العاملات بالمجال الفلاحيّ اللاتي نجين من حادث مرور على متن شاحنة وهنّ في الطّريق لمباشرة أعمالهنّ الشّاقّة: « ذات يوم في مُستهلّ سنة 2017 انقلبت حياتي رأسا على عقب بعد انقلاب الشّاحنة التي كانت تقلنيّ ومجموعة من النساء العاملات إلى إحدى الضّيعات الواقعة في ولاية منّوبة. هذا الحادث وضع حدّا لآمالي في أن يُتمّ أبنائي الخمسة دراستهم، وانهارت أحلامهم في تغيير أوضاعهم والخروج من دائرة الفقر بعد أن فقدت القدرة على الحركة جرّاء هذا الحادث وأمسيت مقعدة لا قدرة لي على العمل بل بتّ عالة على أسرة كنت أنا من يُعيلها في ظلّ عجز زوجي المسنّ والمريض عن توفير لُقمة العيش لأسرته.»

فعلى غرار حوادث الطّرقات الّتي تتعرّض لها النّسوة العاملات فهنّ معرّضات أيضا للإصابة بأمراض عدّة، فقد أفادت الدّكتورة كوثر كاهية مديرة بمعهد الصّحّة والسّلامة المهنيّة أنّ العاملات في القطاع الفلاحي عرضة لعديد الأمراض منها الجلديّة والتّنفسيّة والصّدريّة بسبب مواجهتهن لمبيدات الحشرات والمواد الكيميائيّة المستعملة لمداواة المغروسات وكذا الحيوانات، و فيما يقابل ذلك من معاناة فإنّ ساعات العمل الّتي تقضيها المرأة تعادل 14 ساعة تقريبا بأجرة تتراوح بين 10د و15د ليكون المعدّل 11د لليوم الواحد وهي فترة شاقة كفيلة بأن تجرّدها من وظيفتها الأصليّة «ربّة بيت وعرض يجب أنْ يُصان»، فتجدها تفتقد الوقت الضروري لرعاية أطفالها رعاية سليمة أو حتى لمراقبة صحّتها وصحّة الجنين أثناء فترة الحمل حتى لا نقول أن من الممكن أن تضع مولودها أثناء العمل وهذا يحمّلها مالا طاقة لها به.

عن أصل الدّاء:

إنّ كلّ هذه الإنتهاكات في حقّ المرأة لا مأتى لها ولا منفذ إليها غير إهمال الدّولة ونخصّ بذلك وزارة المرأة والأسرة والطّفولة وكبار السّنّ الّتي توفّر جهودها في التّنظير وسنّ القوانين غير الصالحة لمعالجة واقع هؤلاء النّسوة، فهي قوانين «فئويّة» سُنّت لغاية في نفس عملاء تونس و«المسؤول الكبير» خاصّة الذي يعمل على توريث الفقر والخصاصة والمديونيّة باستغلال اقتصادي كبير نتيجته إبادة جماعيّة على ظهر شاحنات خفيفة.

إنّ الدّاء بلغ حدّه جرّاء التّهاون بأرواح النّاس وقد بان للعيان مدى عجز القوانين «صفر نجاعة» الّتي تسن في مجال حقوق وحريّة المرأة، وظهر بذلك فشل المسؤولين وانكشف عوار قولهم وفعلهم، وهاهم يحاولون سترها بقماش شفّاف مثقوب.. ولن يرفع البلاء على هذا الشّعب حقيقة إلاّ بتحكيم نظام جامع شامل، شاف وكاف، راع لعطش الأمّة ألا وهو نظام الإسلام عظيم القويم.. الّذي ضمن للمرأة حقّها في النّفقة حتى تحسن رعاية أسرتها في أحسن ظرف من الظروف لا لاهثة ولا شاقّة، رافعا يد المعتدين المنتهكين لحرمتها، مطبّقا لأوامر العزيز المنّان، خالق الكون والإنسان والحياة، الّذي هو أدرى بأمر شؤوننا وما فيه الخير لنا وما فيه الشرّ علينا، هو نفسه نظام الإسلام الّذي سيرمي بأوامر المستعمر والعملاء الأنجاس في مزبلة التّاريخ، وبه سيحاسب كل من أسس في هذا البلد إلى نظرة المتاجرة بالمرأة وجعل النظام الاجتماعي قائما على خداع المرأة بإقحامها في ما هو من مهام الرجل وافتكاك دورها الأصلي في المجتمع والأسرة لإحداث خلل في المجتمع الإسلامي حتى يكون مثله مثل المجتمعات الغربية فاقدة القيم والأسس التي تعطي المرأة حقها قولا وفعلا.

قال تعالى: « وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ (48) وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ (49) أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ.»

بعد الزيادة في سعر المحروقات: مساحات تجارية ترفّع في أسعار بضائعها

عمدت مساحات تجارية عدّة، خلال الأيام القليلة الماضية إلى الترفيع في أسعار عدّة بضائع.

وتأتي هذه الزيادات أياما قليلة إثر قرار الحكومة الترفيع في أسعار المحروقات، والذي أثار احتجاجات بمناطق مختلفة من البلاد.

وكان العديد من الخبراء الاقتصاديين قد نبّهوا إلى خطورة هذا القرار.

وأوضحوا أنّ الزيادة، ستنتج عنها زيادات في بضائع ومنتوجات أخرى، بما أنّ أي ترفيع في أسعار المحروقات يتسبب في ارتفاع كلفة الإنتاج بالنسبة للشركات والمؤسسات التجارية.

مؤامرة تغييب الإسلام عن حراك الجزائر

أحمد الخطواتي

إنّ ممّا يلفت النظر في حراك الشارع الجزائري هذه الأيام، والذي انطلق كالطوفان الهادر، مُعبراً عن رغبةٍ صادقةٍ وجادّة في التغيير، هو تغييب دور التيّار الإسلامي فيه، فلا تسمع له ركزاً، ذلك التيار الذي كان له الدور الأساس في مُحاولة التغيير الأولى التي تمّ وأدها بجبروت العسكر، وبتواطؤ مع القوى الاستعمارية في مطلع تسعينات القرن الميلادي المُنصرم.

فواضح في هذا الحراك تعمّد تغييب التيار الإسلامي، والتعتيم على ذكر الهتافات الإسلامية، مع أنّنا سمعنا بعض الهتافات التي تُنادي بإقامة الدولة الإسلامية، ولكنّ وسائل الإعلام تجاهلتها تماماً وكأنّها لم تُهتف! وبالمقابل فقد نقلت هذه الوسائل خبر احتجاز علي بلحاج من قادة جبهة الإنقاذ الإسلامية المحظورة بُعيد نزوله مُباشرةً إلى الشارع للمشاركة مع المتظاهرين في احتجاجاتهم.

وحتى رموز الحركة الإسلامية الموالية للنظام فقد تمّ منعها من الانخراط في التظاهرات، فعبد الله جاب الله أحد أبرز قادتها مُنع من المشاركة في التظاهرات، وعندما نزل إلى الشارع تمّ طرده وإخراجه بكل صفاقة.

فهذه الفجاجة في التعامل مع الإسلاميين ضمن هذا الحراك تدل على أنّ المُعارضة مُتواطئة في إقصاء الإسلاميين منه بكل اتجاهاتهم وأطيافهم حتى النخاع مع الحكومة، وأنّهما، أي الحكومة والمُعارضة، قد ركبتا المركب نفسه في مُواجهة مراكب الإسلاميين، وذلك بالرغم من تصريحات مُخيبة للآمال صدرت عن شخصيات محسوبة على الإخوان كعبد الله جاب الله الذي قال بأنّ «القوى الإسلامية لا ترغب بالسيطرة على الحراك، ولا في القفز عليه، وتُريد التنسيق مع جميع القوى العلمانية لكي لا نوفّر للجنرالات مُبرّراً لضرب هذا الحراك، ويصبح الإسلاميون فزّاعة هذا الحراك أو فوبيا إسلامية»، فمثل هذه التصريحات وللأسف مُخيّبة للآمال، لأنّ الأصل في التيار الإسلامي أن يتولّى أي حراك شعبي خاصّةً في بلد إسلامي مُجاهد كالجزائر، لا أنْ يتهرّب من تحمّل مسؤولياته، ويخنع أمام العلمانيين المُتحالف معهم!!

وبمثل هذه التصريحات المُتخاذلة صرّح أحد الناطقين باسم «حمس» فقال: «إنّ بروز الاسلاميين يستدعي حالة من الاستقطاب السياسي، ويُثير الحفيظة الأيديولوجية للشركاء في الثورة السلمية»، فغريب مثل هذه التصريحات الانهزامية، فكأنّ الإسلام هو فقط الذي يُثير الحفيظة أمّا الشيوعيون والماركسيون كلويزة حنّون، والاشتراكيون من حزب حسين آيت أحمد، وبعض الأمازيغيين الذين يحملون الثقافة الفرنسية، وسائر العلمانيين، وغيرهم من كل من هبّ ودبّ، فكلهم مسموحٌ لهم الحضور والمُشاركة في الحراك، وفقط التيار الإسلامي هو الممنوع لأنّه حسب زعمهم يأتي

بالاستقطاب، فهو الفزّاعة، وهو فقط الذي يُثير حفيظة الجميع!! حقاً إنّه منطق غريب، بل منطق فاسدٌ معوج، إنّه لكلامٌ مؤسف بالذات عندما يخرج من قادة في التيار الإسلامي.

والحقيقة هي أنّ هذا التيار هو تيار علماني بثوب إسلامي، فبدلاً من أن يقوم هذا التيار بحراك حقيقي يُحوّل الحراك إلى ثورة إسلامية حقيقية تُحدث التغيير نحو تطبيق الإسلام وإقامة دولة الإسلام، نجده يتقوقع مُتحوّلاً إلى مُجرد أداة بيد السلطة العلمانية الفاسدة التي تتبع الغرب وتُطبّق أحكام الكفر.

إن على العاملين في حقل التغيير أن يعوا حقيقة العمل الإسلامي جيداً، وأنْ يدركوا تمام الإدراك وجوب العمل لإقامة دولة الإسلام الحقيقية، خاصة وأنّهم في بلد كبير ومهم كالجزائر يمتلك كل مُقومات الدولة الإسلامية، فهذا التيار المحسوب على المسلمين إذا لم يحمل مشروعاً إسلامياً تحول إلى تيار علماني بثوب أو بمظهر إسلامي خاوٍ من الداخل، وبالتالي يُصبح تياراً ثانوياً لا قيمة له، ولا يؤثر، ولا يفيد إلا أعداء الإسلام.

إنّ ما يحدق بالحراك الشعبي في الجزائر اليوم مؤامرة خطيرة يتم من خلالها تعمّد تغييب التيار الإسلامي، والفكر الإسلامي، ويُراد للحراك اختزال مطالبه وحصرها بتغيير شخص بوتفليقة، وتغيير الشخص عمل سهل جداً، فيذهب بوتفليقة ويأتي شبيه به، وبالتالي فالتغيير يكون قد دار دورةً مُنهكة حول نفسه، وسينتهي به إلى اليأس والخمود.

لقد بدأت اللعبة تدخل في سيناريوهات جديدة، فهذا وزير الأركان أحمد قايد صالح طرح فكرة تفعيل المادة ١٠٢ وهو ما يعني أنّ السلطة جاهزة لتغيير الأشخاص لا النظام، وهنا تكمن المؤامرة على الحراك، فبدلاً من المطالبة بتغيير النظام بكل أركانه ورموزه يتم تغيير بعض الأشخاص، ويتكرّر في الجزائر السيناريو نفسه الذي حدث في تونس فذهب بن علي وجاء السبسي، وفي مصر ذهب مبارك وجاء السيسي، فهذه هي المؤامرة، وهي مؤامرة يُمسك الغرب جيداً بخيوطها عن بُعد، وهدفها الرئيس هو إبعاد الإسلام عن الحكم، وهذه المؤامرة لا يبطلها إلا تبني مشروع إسلامي واضح يتبنّاه التيار الإسلامي وتلتف حوله الجماهير، ويهدم نظام الجمهورية الفاسد، وتُقام على أنقاضها دولة إسلامية تحكم الناس بشرع الله، وتحمل دعوة الإسلام إلى العالم.

على العاملين للتغيير أنْ يُميّزوا بين مشروع الإسلام العظيم وهو مشروع بناء الدولة الإسلامية، وبين البرامج الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية التي تطرحها الأحزاب العلمانية والأحزاب الإسلامية كحركة البناء وحمس، فبرامج هذه الأحزاب متشابهة ولا تكاد تلحظ بينها أي فارق ذي قيمة فكلها تخرج من المشكاة نفسها، فبرنامج حمس مثلا يقول نحن جزء من تكتل الجزائر الخضراء، ونرفع شعارات التحالف مع جميع الوطنيين، ومن أهدافنا نشر الحريات لجميع البشر، وإقامة الدولة الجزائرية الوطنية وفقاً لدستور ١٩٥٤، فهل هذا البرنامج إسلامي أم علماني؟ فما علاقة التيار الإسلامي بدستور ١٩٥٤؟!! إنّ مثل هذا الطرح لا شك أنّه يُفرح أعداء الإسلام، ولا يجلب للمسلمين إلا الضياع والفشل.

فإذا لم يكن المشروع ينص على الحكم بكتاب الله وسنة رسوله، أي الحكم بما أنزل الله، فلا يوجد أي تغيير، أمّا أنْ نسمع من مثل هذه الحركات الإسلامية ضرورة التنسيق مع العلمانيين، فهذه هي الطامة الكبرى، فكيف يُنسقون مع أعداء الإسلام من العلمانيين اللادينيين؟ وهل هناك تواسم مشتركة بين الإيمان والكفر، وبين الحق والباطل؟! فالعلمانيون يحقدون على الإسلام، فلا يجوز التوافق معهم، لأنّ ذلك التوافق لا يعني إلا أننا تخلينا عن إيماننا وإسلامنا، ودخلنا في علمانيتهم المشؤومة.

إننا نرجو أن يتحول هذا الحراك الحالي إلى حراك إسلامي واضح، بمشروع إسلامي واضح، وهو مشروع بناء الدولة الإسلامية الحقيقية: الخلافة على منهاج النبوة، وإنْ لم يحصل هذا التحول فسوف تبقى الأمور على ما هي عليه، وسوف يندم المبتهجون في الحراك على اختيارهم للعلمانية، وقيمة الحراك وقيمة الثورة تكمن فقط في تبني مشروع دولة الخلافة وهو وحده المشروع الرباني العظيم.

السودان:

انقلاب الجيش على الثورة

نجاح السباتين – الأردن

الخبر:

أعلن وزير الدفاع السوداني عوض بن عوف، الخميس، في بيان على التلفزيون الرسمي اعتقال الرئيس عمر البشير وتشكيل مجلس عسكري لقيادة البلاد لمدة عامين. كما أعلن تعطيل الدستور وفرض حالة الطوارئ لمدة 3 أشهر.

التعليق:

منذ خرج الاستعمار الإنجليزي من السودان عام 1956 وترك خلفه أذنابه ليحكموه والسودان ككرة قدم تركله الأقدام الإنجليزية تارة والأمريكية تارة أخرى؛ فمن انقلاب إبراهيم عبود عام 1958 إلى ثورة 1964 التي أطاحت بعبود وقيام حكومة برئاسة الصادق المهدي ذي التوجه الإنجليزي، إلى انقلاب النميري سنة 1969 إلى اندلاع ثورة شعبية ضد حكم النميري عرفت بانتفاضة أبريل وانحاز فيها الجيش إلى جانب الشعب وتأسس مجلس عسكري مؤقت لحكم البلاد برئاسة الفريق عبد الرحمن سوار الذهب، إلى انقلاب عمر البشير عام 1989 الذي أسس مجلسا عسكريا ثم قام بحله عام 1993 بعد تعيينه رئيسا ودام حكمه 30 عاما مكنته من السيطرة على الجيش والأمن والمخابرات لصالح أمريكا التي قسمت السودان إلى شمالي وجنوبي، وراح ضحية ذلك مليون قتيل وحرم السودان من ثرواته في البترول والغاز، ولا زال يثير المشاكل والحروب في دارفور ليفصلها عن السودان.

وثار الشعب على من أفقره ودمره في ثورة سلمية بدات في 19/12/2018 واستمرت حتى الآن، لكن أنى للعملاء والخونة أن يتركوا للأمة أن تختار حاكمها، فقد التف الجيش على إرادة الشعب وقام بمسرحيته عله يعيد إنتاج النظام القديم ويأتي بوجه جديد يقدم خدماته لأمريكا كما حدث في مصر، فما زالت أمريكا هي المسيطرة على الجيش والأجهزة الأمنية في كلا البلدين. وعندما سقطت ورقة البشير رمته وجاءت بغيره من نفس الطينة، فمن هو بن عوف؟

إنه مجرم من النظام الحاكم نفسه، عمل مديرا للاستخبارات العسكرية والأمن ونائبا لرئيس أركان القوات المسلحة ثم وزيرا لوزارة الدفاع، وارتكب جرائم حرب في دارفور واعتبر مشاركة الجيش اليمني في قتل المسلمين في اليمن واجبا أخلاقيا ووطنيا! وكان رفيقا لعمر البشير منذ الانقلاب أي أنه شريك له في جرائمه وعلى رأسها فصل الجنوب وإعطاؤه للنصارى.

وهذا الانقلاب على الثورة الذي قام به بن عوف أخذ سيناريه من السيسي فقبل شهر قام بزيارة السيسي ومعه مدير المخابرات ليتعلم منه كيف يلتف على الثورة ويعيد إنتاج النظام نفسه كما فعل السيسي ورئيس مخابراته في الثورة المصرية.

إن مما يفرح القلب أن المسلمين في السودان يدركون ألاعيب الدولة وأسيادها الأمريكان ومصممون على البقاء في الميادين وعدم الخضوع لمنع التجول وحالة الطوارئ التي أعلنها صاحب البيان رقم 1.

فإلى أهلنا في السودان! لا ترجعوا إلى بيوتكم قبل إسقاط النظام بكل أركانه خاصة إسقاط كافة القوانين والتشريعات من عام 1886 إلى يومنا هذا المتعلقة بالاقتصاد والحكم والتعليم والأمن والصحة، ورفع كل المعوقات الإنتاجية عن الزراعة والصناعة والتجارة، ومصادرة كل أموال مرتزقة النظام وممتلكاتهم لصالح خزينة الدولة، وتفكيك الأجهزة الأمنية والقمعية واعتقال قادتها ومصادرة ممتلكاتها لصالح الدولة.

لا تعودوا إلى بيوتكم بنظام مدني علماني أو نظام إسلامي هلامي غير واضح المعالم، بل لا بد من المبايعة على نظام إسلامي واضح المعالم... مشروع إسلامي متكامل وقابل للتطبيق الجذري الشامل.

ماذا قال ترامب عن مساعي السيسي للبقاء في السلطة حتى 2034؟

ثائر سلامة

الخبر:

أكد الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، أن العلاقات الأمريكية-المصرية تمر بأفضل حالاتها، ورأى أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، يقوم بـ"عمل عظيم"، وذلك خلال استقباله الأخير في البيت الأبيض. وأشار إلى أنه ناقش مع السيسي عدة قضايا تتعلق بالشؤون العسكرية والتجارية، وأثنى على العمل الكبير للدولتين في مجال مكافحة (الإرهاب).

وعند سؤاله عن موقفه من جهود السيسي البقاء في السلطة حتى عام 2034، قال ترامب: "أعتقد أنه يقوم بعمل عظيم، لا أعلم عن هذه المساعي، ما يمكن أن أقوله لكم هو إنه يقوم بعمل رائع"، واصفا نظيره المصري بـ"الشخص العظيم". "سي أن أن بالعربي"

التعليق:

أولا: يقول الحق سبحانه وتعالى: [وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ]، وحين يسبغ أحد أكبر من ناصب الإسلام العداء كل هذا الرضا عن المجرم السيسي، فإن السيسي بهذا يكون ممن اتبع ملتهم، كما فسر العلامة الشعراوي هذه الآية، بدأت الآية بالعطف على قوله تعالى: [وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ]، تيئيسا من إيمانهم، والنفي بلن، مبالغة في التيئيس، لأنها لنفي المستقبل وتأبيده كما يقول العلامة ابن عاشور، فصدق الله العظيم حين بين أن من يرضى عنه اليهود والنصارى فإنه ممن اتبع ملتهم، وكذب المجرم السيسي حين يدعي غير ذلك.

ثانيا: يقول رب العزة سبحانه في كتابه: [مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا ۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنكَبُوتِ ۖ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ] إن بيت العنكبوت من أوهن البيوت في بنيانه، وكذلك في علاقات من يعيش فيه حيث إن العنكبوت الذكر إذ يقارب الأنثى، فإنه يقدم لها ضحية لتأكلها خشية أن تأكله هو، وأنثى العنكبوت إذا ما أطال صغارها المكث عندها في هذا البيت تقوم بأكلهم، فهذا بيت غاية في الوهن، واستحق أن يضرب به المثل فيمن يتخذون من دون الله أولياء، يبتغون عندهم النصرة والعزة، كحال السيسي في موالاة أمريكا، فإنها كأنثى العنكبوت، لا تفعل إلا أن تأكله بعد أن تقدم له شبكة تصطاده من خلالها، وما حصل في السودان والعراق وغيرها فيه عبرة لمن اعتبر، والله تعالى يحذر أولئك الذين يتخذون من دونه أولياء بأنهم إنما يقيمون أمورهم على أوهن من علاقات بيت العنكبوت، والداهية أن السيسي بفعلته تلك لا يسلم نفسه فقط لأنثى العنكبوت المجرمة اللئيمة، ولو كان كذلك لقلنا له: "في ستين داهية"، وإنما يقدم لها مصر لتفترسها؛ وإن سكت عليه أهل مصر وسكت المسلمون عليه، فإنهم يقعون في شراك تلك العنكبوت التي لا تكتفي باستعمال صغارها الأذلاء من حكام المسلمين لذبح المسلمين وتأبيد تبعيتهم لها؛ ونهب خيراتهم، بل فوق ذلك حين تنتهي صلاحية أولئك الحكام تأكلهم.

لم تكن أمريكا لترضى عن السفاح المجرم الذي يحكم قضاته بأحكام الإعدام بالجملة على الأبرياء إلا لأنه يدها الوسخة التي تحارب بها الإسلام والمسلمين، ولقد آن لهذه الأمة التي هي خير أمة أخرجت للناس أن تقتص من المجرمين، وتخلع أنظمتهم الغارقة في التبعية للغرب الكافر من جذورها.

نظرة على التطورات الأخيرة في ليبيا

أحمد المهذب

في الوقت الذي كانت حركة الوسط السياسي في طرابلس تسعى على عجل لترتيب عقد ما سمّي «بالمؤتمر الجامع» في منتصف هذا الشهر لوضع خريطة الحل السياسي في ليبيا موضع التنفيذ «كما يدّعون»، في هذا الوقت قام حفتر بتحريك كتائبه المسلحة في اتجاه غرب البلاد (طرابلس العاصمة) واتخذ صحراء الجنوب معبراً له للوصول إلى طرابلس، جاعلاً من مدينة غريان نقطة ارتكاز له لوجود إحدى الوحدات في غريان انحازت له، وطارت الأخبار بسيطرة حفتر على غريان الواقعة على بعد 100 كلم تقريباً عن العاصمة. ولذلك لا بد من تسجيل الوقائع التالية:

- حفتر في تسجيل صوتي يعلن بداية ما سمّاه «عملية تحرير طرابلس».

- السراج رئيس المجلس الرئاسي يأمر القوات الجوية باستعمال القوة للتصدي لكل من يهدد العاصمة.

- السراج يأمر رئاسة الأركان والمناطق العسكرية برفع درجة الاستعداد والتصدي لكل من يهدد المدنيين.

- وزارة الداخلية تعلن حالة الطوارئ القصوى وتستدعي كافة الوحدات الأمنية والتصدي لأي خرق أمني في العاصمة.

- قيادة المنطقة العسكرية الوسطى «مصراتة» تأمر كتائب لها بالتوجه إلى طرابلس.

- مدينة مصراتة صاحبة أكبر قوة عسكرية في الغرب الليبي تعلن النفير العام.

- قوات حماية طرابلس تهاجم تجمعاً لحفتر جنوب طرابلس 80 كلم جنوب.

تلك هي أبرز أحداث يوم الخميس.

- في اليوم التالي سيطرت قوات الزاوية التابعة لحكومة الوفاق على كتيبة لحفتر في منطقة 27 غرب طرابلس وأسر كامل أعدادها وغنم عدتها.

- قيام سلاح الجو التابع للسراج بقصف تجمع لحفتر في منطقة «الهيرة» جنوب طرابلس.

- استرجاع مطار طرابلس بعد أن سيطرت عليه مجموعة تابعة لحفتر.

تلك هي مجمل الأحداث العسكرية...

وفي الوقت نفسه تحركت الدول الخارجية:

- أمريكا يصدر وزير خارجيتها بياناً «نتابع الوضع عن كثب في ليبيا وندعم المسار الذي تقوده الأمم المتحدة»

- بريطانيا تطالب بعقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن الدولي بشأن تطورات الأوضاع في ليبيا.

- الأمين العام للأمم المتحدة في طرابلس الجمعة: «الحل في ليبيا يجب أن يكون سياسياً من خلال الحوار».

- الأمين العام للأمم المتحدة: «لن يكون هناك مؤتمر وطني للحوار في هذه الظروف»...

في محاولة لفهم دلالات وأسباب ما يحصل فقد كانت كل الأنظار موجهة إلى عقد (المؤتمر الجامع للحوار الليبي – الليبي) في مدينة عوامس الواقعة على نقطة التقاء الحدود الليبية التونسية الجزائرية على مقربة من تواجد قوي للجيش الجزائري، الذي تعارض دولته أي سيطرة لحفتر على الأوضاع في ليبيا.

وكما هو معلوم فقد ذهب السرّاج في الشهر الماضي إلى أبو ظبي بدعوة رسمية للاجتماع بحفتر رغم أنه لم تنشر أي صورة للقاء ولكن نشر ما سمّي «بتفاهم بين الاثنين» على اقتسام السلطة في طرابلس بمعزل عن بقية الفرقاء الآخرين مما أحدث

موجة من الغضب عند الآخرين على اختلاف مشاربهم. وقد عبّر أحدهم بأن هذا الاقتسام جاء على قاعدة «للذكر مثل حظ الأنثيين» بين حفتر والسرّاج.

وكان من المتوقع أن يتمكن غسان سلامة عن طريق المؤتمر الجامع في «غدامس» في هذا الشهر من إقرار ورقة التفاهم هذه ولكن يبدو أن أمريكا وأحلافها في المنطقة لم يرضهم ما تم الاتفاق عليه، فكانت هذه الحملة من حفتر، مستغلاً عجز الجزائر عن القيام بأي فعل على حدودها لانشغالها في أوضاعها الداخلية أو ربما لبعض التطمينات الفرنسية «المغشوشة» للجزائريين بأن الأمر لا يشكل خطورة عليهم.

وميلاً من بعثة الأمم المتحدة لضرورة إعطاء أمريكا وعميلها حفتر الوقت والفرصة للقيام بتهديد طرابلس وبالتالي تهديد نفوذ أوروبا في ليبيا من أجل عقد «المؤتمر الجامع» تحت تهديد سلاح حفتر فتكون نتائجه كما تريد أمريكا.

فأمريكا تمارس سياسة الكذب الذي تدعي فيه بأنها مع الحل السياسي، فهي تدفع بحفتر على أبواب العاصمة طرابلس ولذلك كان وزير الداخلية «القوي في حكومة السرّاج» يصرّح متهماً البعثة الأممية بالتواطؤ مع حفتر ومتهماً دولاً عربية بدعم عملية حفتر هذه بل مصرحاً: «أننا لم نعد نثق في المجتمع الدولي وسوف نعتمد على أنفسنا».

وهذا يدل دلالة واضحة على أن الصراع في بلادنا بين أمريكا وما تبقى من أوروبا بات علنياً غير مستتر وهذا ظاهر في البيانات التي أصدرها السراج والأوامر التي أعطاها للوحدات العسكرية بضرورة التصدي لعملية حفتر. وكانت من نتائجها البارحة خسائر فادحة في مليشيات حفتر من الأسر والقتل وغنم العتاد.

وهذا قد يكون مدخلاً إلى حرب ضروس لا تبقي ولا تذر، وهو في حد ذاته مقصد أمريكا لأنها تعمل على إيقاع التدمير في بلادنا، وهذا لا نحتاج إلى عناء تفكير في إدراكه فهو مشاهد محسوس ملموس في البلاد العربية وخصوصاً في البلاد التي قامت فيها الثورات.

ولذلك أصبح طرد بعثة الأمم المتحدة من البلاد وعدم السماح لها بالتدخل في شؤوننا وعدم الاستجابة لإملاءات سفراء الدول الكبرى والتصرف بمعزل عن هؤلاء جميعاً هو طريق الانعتاق من ربقة الكفار في بلادنا، والالتزام بحكم الله تعالى: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ قَدْ يَئِسُوا مِنَ الْآخِرَةِ كَمَا يَئِسَ الْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَابِ الْقُبُورِ].

فذلك هو طريق النصر، وليس نصر المؤمنين على الله بعزيز.

بعد تخلي الدولة عن الفلاحة والفلاحين لفائدة التوريد
إنهيار جميع منظومات الإنتاج الفلاحي

محمد زروق

موجة غضب كبرى في صفوف الفلاحين...
ووقفة احتجاجية أمام مجلس النواب

غصّت ساحة باردو يوم الأربعاء 10 أفريل الجاري بالمئات من الفلاحين الناشطين في قطاعات الحبوب والألبان والصيد البحري القادمين من كل ولايات البلاد في وقفة غضب عارمة أمام مجلس نواب الشعب رافعين أصواتهم للمطالبة بإصلاح القطاع الذي بلغ مستويات متقدمة من التدهور والانهيار في جميع حلقات الإنتاج، هذا الحضور الكثيف من قبل الفلاحين الغاضبين قد أرّقتهم أوضاعهم المهنية كثيرا والتي تدهورت بسبب المديونية وتدني الأسعار عند الإنتاج.

وندّد الفلاحون خلال هذه الوقفة الاحتجاجية بما آلت إليه أوضاع قطاع الزراعات الكبرى والألبان والصيد البحري من تدهور بسبب غلاء الكلفة والزيادات المفاجئة والمتتالية في أسعار المحروقات وتفاقم خسائر الفلاحين وتراكم مديونيتهم وتقهقر المردودية الاقتصادية لهذا النشاط مطالبين بالترفيع في منحة دعم المحروقات لاسيما بعد الزيادات الخمس الأخيرة للمحروقات.

تهميش رسمي ومتواصل

ومن جهة أخرى حذرت نقابة الفلاّحين التونسيين وزارة الفلاحة من العواقب الوخيمة للانهيار التاريخي لكل المنظومات الفلاحية، التي لم تعد قادرة على الصمود أمام الإرتفاع غير المسبوق في تكاليف الإنتاج وتواتر الجوائح الطبيعية وانعدام المردودية وتراكم المديونية وتجاهل الدولة المتواصل وتهميشها غير المبرر لمطالب الفلاحين والبحارة المشروعة وانعدام استراتيجية واضحة ورؤية لإصلاح القطاع.

مطالب الفلاّحين

ويقترح الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري الترفيع بنسبة 20 بالمائة باعتبار أن منحة الدعم الموجودة حاليا لا تتعدى 5 بالمائة

وثانيا الترفيع في سعر قبول الحبوب عند الإنتاج وذلك بعد ارتفاع التكلفة بنسبة 25 بالمائة خلال السنوات الثلاث الأخيرة حيث يطالب الفلاحون بزيادة في سعر القبول عند الإنتاج بـ 15 بالمائة لكل من القمح الصلب واللين والشعير.

كما طالبت منظمة الفلاحين بالترفيع في تسعيرة قبول الحليب عند الإنتاج بما قيمته 210 مليم في اللتر الواحد.

الأليكا على الخطّ

إنّ الحلول لإصلاح القطاع موجودة ومعروفة لكنه يعوزها القرار والإرادة السياسية فكل الحكومات بعد ثورة 2011 لم تقتنع أنّ القطاع الفلاحي هو محرك أساسي للتنمية وظلّت دائما تتعامل مع الفلاح على أنّه هو الحلقة الضعيفة دون أن تراعي مصالحه وما يتكبّده من خسائر.

وهذا الإعراض الرسمي عن هذا القطاع هو نتيجة التوجه الحكومي للتوقيع على إتفاقية الأليكا وهرولتها للتفاوض مع الاتحاد الأوروبي حول مشروع اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق دون تشريك الفلاّحين واعتماد موقفهم من هذه المفاوضات. والأليكا هي مشروع إتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق بين تونس والاتحاد الأوروبي، والتي بمقتضاها سيتم تحرير المبادلات التجارية بين الطرفين من كل الأداءات الديوانية في قطاعي الخدمات والفلاحة.

المسؤولية الكاملة على الحكومة

وقد حمّل إتحاد الفلاحة والصيد البحري في وقت سابق الحكومة كامل المسؤولية في حال توقيعها لهذه الاتفاقية قبل تأهيل شامل للقطاع الفلاحي يمكّنه من القدرة على منافسة الفلاحة الأوروبية من حيث الإنتاجية والجودة، لأنّه يعتبر الاتفاقية تستهدف الأمن الغذائي لتونس في المستقبل وتؤسس لهيمنة أوروبية على اقتصادها.

بالإضافة إلى هذا فهي -أي الاتفاقية- تهدّد وجود صغار الفلاحين الذين يمثلون أكثر من ثمانين بالمائة من الفلاحين في تونس نظرا لهشاشة وضعهم وعدم قدرتهم على التنافس مع الفلاح الأوروبي الذي يتفوق عليهم من حيث المساحات الزراعية وتوفر المياه واستعمالهم للتكنولوجيا بالإضافة إلى التفاوت البين بين ما يحصل عليه الفلاح الأوروبي من دعم الدولة مقارنة بنظيره التونسي.

فهذه الإتفاقية تعني بالدرجة الأولى إهداء القطاع الفلاحي للمستثمر الأجنبي وتحويل الفلاح التونسي إلى «خماس» والقطع نهائيا مع أحذوبة الأمن الغذائي وأغنية الأمن القومي.

أزمة الفلاحة وصندوق النقد الدولي

تعود أزمة القطاع الفلاحي إلى سبعينات القرن الماضي لتتعمق مع برنامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الوطني لصندوق النقد الدولي لسنة 1986 وبعد ذلك مع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لسنة 1995 التي شملت تحرير المبادلات التجارية للمنتوجات الفلاحية بصفة تدريجية فضلا عن تخلي الدولة التدريجي عن دعم القطاع بناء على توصيات صندوق النقد الدولي وأحكام اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، فقد ساهم الفساد وسياسة التوريد في تدمير القطاع في غياب ممنهج لإستراتيجية فلاحية تقوم على حماية القطاع وتدعيم قدراته التنافسية.

صابة واعدة... والحكومة تتحمّل مسؤولية إهدارها

بعد هطول الأمطار في أواخر شهر مارس المنقضي والتي تعتبر «ذهبا خالصا»على حد تعبير التقويم العربي تواصل نزولها في شهر أفريل لما لها من تأثير ايجابي ونافع على جل الزراعات وعلى المائدة المائية كذلك فإن كل المؤشرات تنبئ بموسم فلاحي ناجح وهذا ما يزيد من نشاط وهمة وعزم الفلاحين في حقولهم ومزارعهم إذا ما توفرت لهم طبعا المستلزمات الفلاحية من أدوية وأسمدة في إبانها من اجل تامين الصابة والوصول بها إلى بر الأمان حتى لا يحصل لا قدر الله ما يخشاه الفلاحون من إتلاف الصابة جراء أمراض مفاجئة بسبب نقص في الأدوية أو الأسمدة.

التمادي في سياسة اللامبالاة

غير أن الأوضاع الميدانية لا تبشر بخير فرغم الغيث النافع الذي منّ الله به علينا إلا أن وزارة الإشراف ونقصد هنا وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لم تكن في مستوى انتظارات الفلاحين، فقد تعمدت السلط هذه السنة عدم الترفيع في سعر القمح وتوفير مستلزمات الإنتاج وتجاهلت تداعيات ارتفاع أسعار الأسمدة والأدوية والمعدات الفلاحية نتيجة انزلاق الدينار فضلا عن إحجامها عن صرف المنح وتوفير مادة الامونيتر والبذور الممتازة... لتعمق تدهور القطاع بالترفيع في سعر المحروقات.

الحكومة ترفع شعار «المستهلك تونسي» وتدعم التوريد

تدفع الدولة الأموال الطائلة للقيام بصفقات لتوريد القمح من وراء البحار بكميات من 22 إلى 24 مليون قنطار بمعدل 72٪ من حاجياتنا بأسعار تتراوح بين 85 و90 دينارا للقنطار وتبخل على الفلاح التونسي وتجود عليه ببضع ملاليم لا تفي بتعبه ولا بجهده (55 دينارا للقمح اللين و48 دينارا للشعير).

ويبدو الوضع غير منطقي بالمرّة وهو ما يفتح الباب على مصرعيه للتأكيد على وجود خلل هيكلي في سياسات الدولة تجاه القطاع الفلاحي الذي بات على وشك الانفجار وينبئ بارتفاع لجلّ المنتوجات الفلاحية، وهذه حقيقة صحيحة وثابتة وهو واقع الحال نتيجة عدم اكتراث وزارة الفلاحة والحكومة وهو ما أدى إلى انهيار المنظومات الفلاحية كالدواجن والألبان واللحوم الحمراء والخضروات وقد شهدنا وعايشنا انقطاع مادة الحليب نتيجة غياب الدعم مما فتح المجال للدولة ومن يمثّلها من حيتان المال وكبار رجال الأعمال إلى توريد كميات منها من اسبانيا وبلجيكا وكذا الأمر للحوم الحمراء. أليس من الأجدر صرف كل تلك الأموال إلى دعم المنتجين وكل المنظومات الفلاحية بجميع حلقاتها عوضا عن الحلول الترقيعية التي تلجأ إليها من حين إلى آخر في غياب تام للقرار السيادي والإرادة السياسية الواضحة؟ ويبدو أن الوضع في طريقه إلى التفاقم وستفقد العديد من المواد الفلاحية على غرار الحليب وغيرها من المواد.

إنّها لمفارقة عجيبة، فالحكومة ترفع شعار «استهلك تونسي» والحال أنّها على ارض الواقع نجدها تدعم الإنتاج الأجنبي وتبشر التونسيين بتوريد المزيد الحليب واللحوم والدواجن خدمة للاقتصاد الأوروبي – وليّ النعم – ورواجا لمنتوجاتهم.

أزمة الحليب مرة أخرى: من يتحمّل المسؤولية؟

وعليه فلا نستغرب التجاء الحكومة إلى التوريد عوض دعم وتقوية منظومة الإنتاج المحلّي، إنّ تكلفة اللتر الواحد من الحليب المستورد تبلغ 1950 مليم وأنها تباع بالسعر المدعم بـ1120 مليم، فالدولة تتكبد خسائر بحوالي 800 مليم في اللتر الواحد من الحليب المورّد، فهي تريد أن تتعمّق أزمة الحليب وهذا ما سينعكس سلبا على صندوق الدعم وستساهم في إثقال كاهل الميزانية وستعمق في اختلالات الميزان التجاري وضرب منظومة الإنتاج المحلية، لكي تجد المبرّرات عند الرأي العام للتوجّه للصناديق المالية الدولية.

الاستثمار الخارجي وتمويل المشاريع

د. الأسعد العجيلي- عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير- تونس

تعتمد الحكومات التي أنشأها الغرب في بلادنا على عمودين رئيسيين لربط البلاد إقتصاديا وسياسيا بالدول الغربية، أولهما سياسة التداين من البنوك الغربية والدولية، فعن طريق القروض الربوية القصيرة والطويلة الأجل يتم ربط البلاد بعجلة الدول الغنية، فلا تملك الانفكاك عنها لأنها تستنزف ما يزيد عن ثلث دخلها في سداد القروض وخدمة الدين كما هو الحال في بلادنا.

أما العمود الثاني فيتمثل في الاعتماد على الاستثمار الخارجي، الذي يعتبر نوعا من الاستعمار الجديد، الذي يهدف إلى استغلال ونهب الفائض الاقتصادي للبلاد، ومن لم يقتنع بذلك فعليه أن يراجع قانون عهد الحماية الذي فرضته فرنسا على الباي سنة 1957 والذي أدى إلى استعمار تونس بعد 24 سنة من توقيعه.

الخبراء والاستثمار الخارجي

يعمد بعض الخبراء الاقتصاديين في تونس ممن يتصدرون المشهد الإعلامي على ترويج فكرة الاستثمار الخارجي باعتبارها المخرج الوحيد أو الأساسي على الأقل للخروج من الأزمة الاقتصادية، فيدعون إلى توفير مناخ الاستثمار، من خلال سن التشريعات التي تجذب المستثمرين وتوفير المناخ الآمن، بزيادة القبضة الأمنية بدعوى أن رأس المال جبان ويفر من البلدان غير المستقرة أمنيا.

وفي المقابل يقع التعتيم على الخبراء التونسيين والأساتذة الجامعيين الذين يتصدون لهذه الدعوات لأنها لا تخدم مصلحة الغرب.

الاستثمار الخارجي لن يزيد البلاد إلا عجزا وفقرا

في الحقيقة لن يزيد الاستثمار الخارجي البلاد إلا فقرا وبطالة وعجزا في الميزان التجاري، وذلك للأسباب التالية:

الاستثمار في البلاد العربية يقصد منه نهب الثروات الطبيعية، كما هو حاصل في تونس، حيث تستنزف عشرات الشركات الغربية الثروات البترولية والغازية والمعدنية دون حسيب ولا رقيب، وهو ما يفقد البلاد مصدرا مهما من المال الذي نحتاجه لبعث المشاريع الطموحة كالتصنيع.

الاستثمار الأجنبي يحرص عادة على الربح السريع والسهل مثل المشاريع المصرفية والسياحية وهي خدمات لا تخدم التنمية إطلاقا، لأنها لا تنتج لا ثروة زراعية ولا صناعية، وفي هذا السياق نفهم لماذا يضغط صندوق النقد الدولي على تونس لرسملة البنوك العمومية وإصلاح مجلة الاستثمار لتشمل قطاع الخدمات لكي تغزوها الشركات الأجنبية.

توجه بعض الاستثمارات الخارجية لتمويل مشاريع البنى التحتية، وهي مشاريع تثقل كاهل البلاد بالديون لأنها مشاريع إنشائية وليست استثمارية فلن تدر على البلاد أموالا، ومثل هذه المشاريع تلتهم الفائض التجاري للبلاد.

نظرا للتيسير في تبديل أرباح المستثمرين الأجانب من الدينار إلى العملة الصعبة، فإن ضغطا إضافيا سيضاف على مخزون البلاد من العملة الصعبة، وهو ما يزيد في عجز الميزان التجاري، فعلى سبيل المثال تشتري الشركة التونسية للكهرباء والغاز ما تنتجه أرضنا من الغاز من الشركة الاستعمارية بريتش غاز بالعملة الصعبة ما مقداره 750 مليون دولار سنويا، وقد بلغ العجز في الميزان التجاري 19 مليار دينار سنة 2018، دون احتساب عجز إضافي مع الاتحاد الأوروبي يقدر بـ10 مليارات من الدينارات.

بخلاف أهل البلاد يتمتع المستثمرون الأجانب من إعفاءات جمركية وضريبية، ما يفقد الدولة موردا مهما من مواردها، وبالمقابل يجعل المستثمر الأجنبي في وضع مربح لمنافسة المستثمرين التونسيين الذين يخضعون لكل أنواع الضرائب، ما يؤدي إلى منافسة غير شريفة، ما ينتج عنه انهيار الصناعات المحلية، وما ينتج عنه من بطالة وفقر.

بخلاف أهل البلاد يتمتع المستثمرون الأجانب من إعفاءات جمركية وضريبية، ما يفقد الدولة موردا مهما من مواردها، وبالمقابل يجعل المستثمر الأجنبي في وضع مربح لمنافسة المستثمرين التونسيين الذين يخضعون لكل أنواع الضرائب، ما يؤدي إلى منافسة غير شريفة، ما ينتج عنه انهيار الصناعات المحلية، وما ينتج عنه من بطالة وفقر.

تمويل المشاريع

لا شك أن السياسة الاقتصادية في الإسلام حددت المشاريع التي يجب أن تتولاها الدولة، أو على حد تعبيرهم، حددت مدى القطاع العام، وحددت المشاريع التي يتولاها الأفراد، أو على حد تعبيرهم حددت مجال القطاع الخاص. فالسياسة الزراعية إنما هي مجال القطاع الخاص، ولا مكان للقطاع العام فيها سوى إمداد المزارعين بالهبات وإنشاء المشاريع العمرانية لا المشاريع الإنتاجية.

تعتمد الحكومات التي أنشأها الغرب في بلادنا على عمودين رئيسيين لربط البلاد إقتصاديا وسياسيا بالدول الغربية، أولهما سياسة التداين من البنوك الغربية والدولية، فعن طريق القروض الربوية القصيرة والطويلة الأجل يتم ربط البلاد بعجلة الدول الغنية، فلا تملك الانفكاك عنها لأنها تستنزف ما يزيد عن ثلث دخلها في سداد القروض وخدمة الدين كما هو الحال في بلادنا.

أما العمود الثاني فيتمثل في الاعتماد على الاستثمار الخارجي، الذي يعتبر نوعا من الاستعمار الجديد، الذي يهدف إلى استغلال ونهب الفائض الاقتصادي للبلاد، ومن لم يقتنع بذلك فعليه أن يراجع قانون عهد الحماية الذي فرضته فرنسا على الباي سنة 1957 والذي أدى إلى استعمار تونس بعد 24 سنة من توقيعه.

ولنضرب مثلا ما يشهده قاع الفلاحة اليوم من تأزم ورفض الحكومة الإشراف على دعم القطاع وإنقاذه، ونذكر بالخصوص قطاع الألبان، حيث بين رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري في تصريح صحفي أنه من بين الإشكاليات المطروحة اليوم هو التجاء الحكومة إلى التوريد عوض دعم وتقوية منظومة الإنتاج الوطنية، مفيدا بان تكلفة اللتر الواحد من الحليب المستورد تبلغ 1950 مليم وأنها تباع بالسعر المدعم بـ1120 مليم، ملاحظا أن الدولة تتكبد خسائر بحوالي 800 مليم في اللتر الواحد من الحليب المورد، وهذا ما سينعكس سلبا على صندوق الدعم وستساهم في إثقال كاهل الميزانية وستعمق في الخالات الميزان التجاري وضرب منظومة الإنتاج المحلية. والسياسة الصناعية محصور مدى القطاع العام فيها بالصناعات التي تصنع ما هو داخل في الملكية العامة، وما عدا ذلك هو مجال القطاع الخاص، ولكن لا يمنع منه القطاع العام كشخصية معنوية مثل أي شخصية معنوية كالشركات.

فبالنسبة للمشاريع التي يملكها الأفراد، فإنه يترك لكل فرد ولكل شركة ولكل جماعة أن يمول كل منهم مشاريعه بالأسلوب الذي يراه، سواء بالقروض أو بغيرها، بقروض من داخل البلاد أم من خارجها. غير أن القروض والمساعدات التي توصل إلى ضرر تمنع كالقروض الربوية.

أما بالنسبة للقطاع العام وهو ما تشرف عليه الدولة، فإن التعلل بنقص مدخراتها المحلية، باعتباره السبب الرئيسي وراء الاقتراض أو جذب الاستثمار الأجنبي، لتمويل المشاريع الاقتصادية الطموحة والارتقاء بالمستوى المعيشي، مجانب للصواب لان في بلادنا ثروات ضخمة تستطيع أن توفر لنا السيولة اللازمة لبعث المشاريع الاقتصادية المنتجة كالتصنيع.. فلماذا لا تعمل الدولة في تونس على إدارة ثرواتنا الطبيعية إنتاجا وتسويقا فتوفر بذلك التمويل اللازم لبعث المشاريع الصناعية الطموحة وتستفيد من الثروة البشرية الهائلة والمتعلمة التي تتمتع بها بلادنا، خاصة وأن حجم الثروات في تونس كبير، ويشهد بذلك عشرات الشركات العالمية المنتصبة في طول البلاد وعرضها وتستنزف ثروات البلاد بلا عدادات ودون حسيب ولا رقيب، وعندنا كل عوامل النجاح، فالأرض أرضنا والثروة ثروتنا، والقوى العاملة المدربة من خبراء ومهندسين وعمال هم أبناؤنا وموجودون على الأرض ولا ينقصهم إلا حسن الإدارة والتسيير، أما المنشات فيمكن شراؤها من الدول غير الطامعة في بلادنا وهي كثيرة، ويمكن تغطية نفقاتها مما تدره الثروات الطبيعية من بترول وغاز وفسفاط وملح واسمنت وغيره من المعادن التي تزخر بها أرض الخضراء.

كلمة الختام

في الحقيقة، الأزمة الإقتصادية ليس سببها قلة التمويل حتى نحتاج إلى الاستثمارات الأجنبية، فالمال موجود وزيادة، وإنما مرده إلى النظام الرأسمالي المتوحش الذي يضمن البقاء للأقوى ويجعل ثروات الشعوب بيد الشركات الرأسمالية الناهبة، والتي تسعى السلطة في تونس إلى تسليمها ما تبقى من ثرواتنا الباطنية والزراعية من خلال الاقتراض أو الاستثمار الخارجي الذي في حقيقته استعمار لتعميق قبضة الغرب على بلادنا حتى لا ينعتق من ربقة الاستعمار، وإن الحل لما نحن فيه معلوم غير مجهول، إنه إتباع شرع الله الحنيف، وجعل تونس مرتكزا لدولة كبرى تتجاوز الحدود القطرية، وتمحو الخطوط التي رسمتها اتفاقية سايكس- بيكو، لأن الدول القطرية لا تملك المقومات التي تجعلها ممتنعة وقتا طويلا أمام سياسة الهيمنة التي تمارسها الدول الكبرى.

قال تعالى: ومن أحسن من الله حكما.

من اعداد : زينب بن رحومة

الاحتجاجات في الجزائر

انطلقت من تونس وامتدت لتشمل ليبيا ومصر وسوريا واليمن، ثورة ضد الظلم والاستبداد، ثورة فاجأت القوى الاستعمارية المهيمنة على بلاد المسلمين لكنها سرعان ما تمكنت من استيعاب ما حصل في تلك الدول واستطاعوا أن يوظفوا ذلك الحراك لفائدتهم وخدمة أجنداتهم بالاستعانة بوكلائهم في الدول الإسلامية وللتوقي من حدوث ثورات أخرى تؤدي إلى حدوث تغيير جذري عمدوا إلى تخويف الأمة الإسلامية بأن مصيرها الوحيد هو الدمار والرعب. فهذا ما ألت إليه الثورة في دول ما سمّي ب «الربيع العربي».

وهذه الأيام تشهد الجزائر تحركات واحتجاجات من نوع خاص، فرغم تجارب الثورات في تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن والسودان ورغم الإفشال والقتل والترويع والترهيب، ورغم التشريد والتجويع، ورغم الإعدام والاعتقال والاعتداء على الأعراض والحرمات، رغم الديكتاتوريات التي عادت تبطش أكثر من قبل، رغم الاقتصاد المنهار والجريمة المتفشية والقضاء الفاسد وخراب الصحة والتعليم ومصالح الناس التي ضاعت وحقوقهم التي أهدرت، رغم الحرق والموت غرقا، رغم الإحباط إلا أن الأمة لا تهاب كل هذا البطش ومازلت تتمرد على حكامها وأنظمتهم الفاسدة (خروج الكثير من المطبلين للأنظمة العلمانية الفاسدة ينشرون بين الناس الضعف والهوان ويلومونهم على الخروج الحكام والحال المأسوية.

إن ثورة الجزائر أعادت الأمل لهذه الأمة وأربكت الغرب وأسقطت كل مؤامراته رغم كل ما شهده أهلنا في الجزائر من قهر واضطهاد في التسعينات. كذلك كانوا شاهدين على ما حصل لجيرانهم (ليبيا، تونس، مصر) وتآمر أمريكا وبريطانيا وروسيا وفرنسا والأمم المتحدة ودول الخليج وتركيا وإيران ولكنها لم تقنط وأبت إلا أن يكون مصيرها كمصير من قبلها.

الواقع السياسي في الجزائر وارتباطها بتونس:

إن الأحداث الحالية تمثل فرصة مهمة لأمريكا لعلها تجد موطئ قدم في الجزائر أو تشارك بنصيب مهم في الهيمنة والمعلوم أن الجزائر يهيمن عليها الانجليز بمشاركة فرنسا. ولكي تضع أمريكا قدما كان لا بد لها من منصة ثابتة تنطلق منها، تتجسس وتجمع المعلومات وينطلق منها جنودها أو طلائعها ونذكر منها:

أمريكا فرضت على تونس المشاركة في مراقبة الحدود الدولية، ثم إدراج تونس كعضو غير حليف في الناتو ليسهل لأمريكا فتح مكاتب تحت عطاء حلف الناتو.

أقر الباجي القايد السبسي بأن طائرات أمريكية دون طيار أقلعت من مطار بنزرت العسكري لتقوم بعمليات تجسس.

الجنود المارينز شاركوا القوات التونسية في عمليات عسكرية على الحدود الجزائرية التونسية في فيفري 2017 وقع التعتيم عليها.

هكذا يتبين أن موطئ القدم الأمريكي في تونس المقصود به مراقبة الجزائر عن كثب وأن التدريبات بمشاركة جنود من تونس على أرض تونس وتبقى الذريعة التدخل جاهزة. الحرب على الإرهاب.

واقع الاحتجاجات:

إن الإحتجاجات الحاصلة نتيجة طبيعية بسبب تفاقم الظلم وفساد السلطة والنظام والقائمين عليه ونهبهم للأموال العامة وترك الناس يعانون الفقر، فقد ساءت أوضاعهم المعيشية وتفاقمت مشاكلهم في مختلف المجالات واستبد بوتفليقة في حكمه حتى قام وغير الدستور سنة 2008 وأزال شرط تحديد ولايتين للرئيس مما مكنه أن يتولى السلطة أربع مرات على التوالي ويبحث عن ولاية خامسة رغم تدهور حالته الصحية بعدما أصيب بجلطة دماغية عام 2013.

رغم ذلك أعلن في أوائل شهر مارس الفارط تقديم أوراق ترشحه رسميا... فانفجر الناس غاضبين وتصاعدت الإحتجاجات من مختلف القطاعات وبشكل سلمي. وللإلتفاف على مطالب الشعب أعلن بوتفليقة التالي:

لا محل لعهدة خامسة.

إجراء انتخابات مبكرة

إجراء تعديلات جمة على تشكيلة الحكومة في أقرب الآجال.

تشكيل «ندوة وطنية» تقر بالعديد من الإصلاحات.

لكن الناس أوعى من أن ينخدعوا بهذه القرارات وقد اتضح هذا الوعي خاصة في الشعارات التي رفعوها مطالبين بإقامة دولة الإسلام.

موقف الجيش:

من المعروف أن الجيش هو الذي يحكم سيطرته على البلد، وقد استطاع بوتفليقة أن يبعد القادة السابقين الموالين لفرنسا ويجلب له موالين ولهذا يظهر أن قادة الجيش والأمن أصبحوا موالين لخط بوتفليقة الإنجليزي.

الصراع الدولي على الجزائر وموقف الدول الاستعمارية من هذه الاحتجاجات:

أمريكا: يظهر موقف أمريكا أنه ليس مع بوتفليقة وأنها تعمل على استغلال الاحتجاجات لتتسلل من خلالها لبسط نفوذها في الجزائر.

فرنسا: تتدخل بطريقة ميسورة لا تستفز السلطة ولا تريد أن تظهر كأنها مع الجانب الأمريكي ضد بوتفليقة فهي كجزء من أوروبا عند الضرورة إن لم تستطع أن تحل محل بريطانيا فهي تفضل استمرار النفوذ البريطاني على النفوذ الأمريكي في الجزائر.

بريطانيا: إظهار حالة تجاهل لما يحدث في الجزائر، فلم يصدر عنها أي تصريح رسمي. والعمل على تفادي الأسوأ والتخطيط للحفاظ على سقف المطالب بتقديم شخصيات بديلة موالية لها تماما، دون أن تظهر في العلن.

إن نجاح الثورة لا يكون بتغيير بوتفليقة أو غيره فهو كغيره من حكام البلاد الإسلامية مجرد دمى متحركة، فالغرب قادر على صنع دمى أخرى. فالثوار في الجزائر مطالبون بالصمود والثبات أمام كل المؤامرات التي تحاك لهم.

إن الحقيقة الخالدة والثابتة أن الإسلام هو المبدأ. القادم بإذن الله والأنظمة الفاسدة ستنهار وتتفكك وما الصعوبات والتمحيص الذي تعيشه الأمة الإسلامية لهو دليل على قرب بزوغ فجر النصر والتمكين بإذن الله.

وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ۚ وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ (103)

معاناة المرأة المغاربية في ظل حكم الرأسمالية

المرأة هي المدرسة وحاضنة الأجيال، فهي التي ستوجد في الأمة من يحمل مشعل القيادة، فيخرجها من ضنك العيش وينهض بها ويعيد لها مجدها وعزها.

لذلك ما انفك الغرب يكثف من توجيه سهام الغدر نحو المرأة المسلمة عامة وفي المغرب الكبير خاصة لسلخها من عقديتها بدعوى تحريرها.

فالمرأة المسلمة مثال في القوة والصمود والثبات على الحق فهي السيدة خديجة رضي الله عنها حامية بيضة الإسلام وسمية أول شهيدة في الإسلام والخنساء التي أرسلت فلذة كبدها للجهاد في سبيل الله فبشرت باستشهادهم... تاريخ مضيء بأمجاد وبطولات عديدة. كذلك كان للمرأة المغاربية العديد من البطولات خلال فترة الإستعمار العسكري التي تعتبر من أصعب المراحل التي عاشتها، مرحلة وضعتها بين مطرقة الغزو الثقافي التي جعلها الغرب الإستعماري ومازال من أولويات مخططاته, وبين سندان الغزو العسكري. فكانت توقد النار فوق قمم الجبال منذرة من زحف جيش العدو وتقوم بدحرجة الأحجار الضخمة في طريق جنود العدو وإرغامهم على التراجع وكانت ناقلة للسلاح والمعلومات ومسعفة للجرحى وموفرة المئونة ومساهمة بمالها وحيالها وفعالة ونشيطة في الميدان واستطاعت ابتكار أساليب ووسائل جديدة في مقاومة المستعمر, ورغم كل هذا لم تشتكي ولم يصبها الوهن بل ظلت واقفة في المواجهة غير مبالية بالأخطار والأهوال التي تحيط بها.

فسليمة المقوس التي أطلق عليها أجانب «جان دارك العرب» شاركت المجاهدين في ليبيا في حربهم ضد المستعمر الإيطالي وقد قدمت من جنوب ليبيا ومن مسافات بعيدة وكان سلاحها عصا طويلة تنتقل بها بين المجاهدين تصب فيهم الشجاعة.

فقد نقل الكولونيل «كباص» فيما رواه في المحاضرة التي ألقاها بنادي المراقبين بنطلون المغربية سنة ١٩٣٥ تحت عنوان نوادر حربنا التهديئية بخصوص المرأة في المغرب «ويل للرجل الذي كان يتقاعس عن الذهاب إلى الجهاد حيث كانت المرأة له بالمرصاد، فسواء تعلق الأمر بزوجها أو بغير زوجها فكانت تلبسه لباس النساء وتنكل به ونسبه وتنتف لحيته وتحرمه الطعام والشراب لمدة يومين أو ثلاث».

كما كان للشعر دور هام في الكفاح ضد المستعمر ونقل المعاناة داخل المعتقلات وبيان جور وظلم المغتصب .

من بين الشاعرات اللاتي برزن في هذه الفترة وتركن بصمتهن نذكر أم الخير عبد الدايم من الشاعرات الليبيات وقد اعتقلت على يد المستعمر الإيطالي بسبب دعمها المجاهدين بالمؤن والعتاد.

ومن قصائدها في المعتقل حكمك جاير يا (باريلا):

فنى المال ورق العيلة

وتحارب في ناس رعية

ماسكنا في بو مختار

إلي كاد أركان الحربية

فإلى جانب الإعتقال تعرضت النساء لشتى أساليب التعذيب والإهانات وجربت عليها أنواع من التجارب البيولوجية والحيوانية، قاست وتحملت وصبرت لكل الشدائد والمحن.

رغم خروج المستعمر من البلدان المغاربية وانتهاء حقبة الاستعمار العسكري المباشر إلا أن معاناة الأمة عامة والمرأة المغاربية لم تنتهي في ظل تحكم الغرب في هاته الدول وفي ظل تطبيق نظام فاسد جعلنا في تبعية دائمة. فأضحت المرأة المغاربية

الأمرين نتيجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي تتخبط فيها. فعندما فرض النظام الرأسمالي خروج المرأة للعمل تحت مسميات واهية ومخادعة من تحرر الذات وغيرها... كبدها مشاقا مضاعفة.

فعن ناحية أكدت وزيرة المرأة بأنه حسب دراسة فإن المرأة تعمل ثمانية مرات قدر الرجل وما لذلك من تأثير على الأسرة وتربية الأبناء.

فحسب بعض الإحصائيات فإن المرأة الريفية تعاني من التهميش وظلم كبير فنجد ٦٤,٥٪ من الريفيات يشتغلون بالفلاحة دون عقود عمل وفي ظل ظروف قاسية. كذلك فالمرأة تكون معرضة لكل أنواع العنف والهرسلة وأكبر دليل على ذلك الإحصائيات التي نشرها مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة المتعلقة بنسب العنف ضد المرأة في الفضاء العام في تونس والتي وصلت إلى مستويات قياسية وغير مسبوقة فإن ٤٠٪ من النساء تعرضن للعنف الجسدي و٧٠٪ منهن يتعرضن للعنف الجنسي, سواء بالفعل أو القول أو الإيحاءات و٧٨٪ كذلك منهن يتعرضن للعنف النفسي كالثلب والشام وأن الفتيات المتعلمات أكثر عرضة للعنف.

في المغرب نجد أكثر من ١٠ آلاف إمرأة تعرضن للعنف سنة ٢٠١٧ وفي الجزائر هناك ٥٦٪من النساء تعرضن للعنف وهناك ٧ آلاف حالة عنف سجلت سنة ٢٠١٨ كما أنها تكون معرضة لإنتهاك عرضها والحط من قيمتها وهذا ما يؤكده ظاهرة الإنجاب خارج مؤسسة الزواج في تونس حيث وصلت حالات الولادات غير الشرعية إلى ما بين ١٢٠٠ و ١٥٠٠ حالة سنوية أما في الجزائر فقد بلغت ٤٥ألف حالة سنويا وفي المغرب ٥٠ ألف ولادة بما يقارب ١٠٠ طفل يولد يوميا خارج إطار الزواج أي في الحرام.

كما أن نسبة البطالة في صفوف الإناث في تونس هي ضعفها لدى الذكور حسب إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء وحسب تقرير الهيئة الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص لسنة ٢٠١٨ هناك ٢٣٩ ضحية من النساء والفتيات (١٨٧ راشدة و ٥٢ ضحية طفلة) من بين ٧٨٠ ضحية لجرائم الاتجار بالبشر.

واليوم يرفعون شعارا جديدا ألا وهو التمكين الإقتصادي للمرأة وهو مصطلح استعمل بأسلوب خبيث ومكر كبير فكلمة «تمكين» مذكورة في العديد من الآيات القرآنية وتعني عند عامة المسلمين إعطاء المرأة جميع حقوقها التي منحتها اياها الشريعة الإسلامية.

فيدعون زورا وبهتانا أن هدفهم من مسألة التمكين الاقتصادي هو تقليل الفجوة بين المرأة والرجل وزيادة فرص العمل للنساء, وإزالة جميع الحواجز التي تقف أمام تقدم المرأة, ولكن غايتهم الحقيقية هي استغلالها, فالأمومة لديهم «وظيفة اجتماعية» يمكن لكل من هب ودب أن يقوم بها, وقوامة الرجل للأسرة هو إذلال للمرأة ولذلك على المرأة أن تقضي على كل تلك القيود وتخرج للعمل, على حدّ زعمهم. فتأنيث سوق الشغل استغلال للمرأة ماديا ونفسيا وجنسيا وهذا ما يخدم مصالح الرأسمالية الجشعة التي هدفها الوحيد تكديس الأموال وتبقى قضايا المرأة مجرد شعارات براقة ترفع في المؤتمرات والمناسبات.

ن معاناة المرأة هي نتيجة طبيعية لنظام فاشل لا يرى من المرأة سوى أنها جسد وعرض للبيع والشراء حي يقوم العشرفون عليه بإستغلالها أبشع إستغلال. هذا واقع المرأة المغاربية الذي بين زيف المفاهيم العلمانية التي يرددونها وكذب حامليها. ولم يعد خفيا على أحد أن العدل في الإسلام وما دونه فهو الظلام والظلال.

«فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى»

لا يا «غاني مهدي»: الأعلام الأمازيغية والوطنية تدعو للعصبية ورايةرسول اللّه تجمعنا

خديجة بن حميدة

الخبر:

عمد الكاتب والإعلامي غاني مهدي عبر مقطع فيديو إلى حث القبائل الجزائرية والثوار إلى رفع العلم الوطني للجزائر وعدم رفع الأعلام الأمازيغية في المسيرات معبرا في ذلك بما معناه: (عَلم الجزائر يجمعنا، أما الأعلام الأمازيغية فتعبر عن هوية شمال إفريقيا وليس وقتها الآن.. فنحن شعب واحد وبلد واحد وعلم واحد في هذه المرحلة الحساسة..) – بتصرف -المصدر:

التعليق:

يرمز العلم الأمازيغي للأمازيغ بشمال أفريقيا وتم تصميمه من طرف "موحند أعراب مسعود" القيادي بمقاومي حزب جبهة القوى الاشتراكية في القرن الماضي. وقامت الأكاديمية الأمازيغية (Agraw n Imazi□n) بتقديم العَلم إلى مجموع الجمعيات والمنظمات المدافعة عن حقوق الأمازيغ بشمال أفريقيا وفي عام 1998 تبنى الكونغرس العالمي الأمازيغي هذا العلم رغم تعدد ألوانه وأشكاله عبر المناطق... ومن هذا المنطلق لا بد من إظهار الخيط الأبيض من الخيط الأسود.

في البداية إن أعلام الوطنية تكرّس الهيمنة الاستعمارية وإن تاريخ العلم الجزائري رغم اختلاف مراحله التي مر بها قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر وإلى غاية بعد الاستقلال المزعوم يدعو إلى الوطنية والعصبية الجزائرية ولا يبشر بدولة إسلامية عابرة للحدود تجمع المسلمين وتحكمهم بشرع اللّه، بل تقف عند غاية حدود القطر الجزائري كما فصلته اتفاقيات سايكس بيكو، وكأنّ الذي يعني الجزائريين لا يعني أهالي شمال أفريقيا والمسلمين جميعا.

كما أن علم الأمازيغ لا يمثل هوية شمال إفريقيا، فهويتنا الإسلام وحده والراية الأمازيغية تبقى جاهلية مهما تعددت أشكالها وألوانها ومضامينها وهي راية عمية منهي عنها في الإسلام, وإن المسلم يحرص على راية تبين صفاء انتمائه لعقيدته الإسلامية، والصحيح أن نكون أمة واحدة في دولة واحدة ترفع راية واحدة وما دون ذلك وصفه الرسول ا بدعوى الجاهلية، فقال: «دعوها فإنها منتنة».

ومن فضل اللّه تعالى على الأمة الإسلامية هذه الصحوة التي انتشرت في هذا الزمن حتى شملت الجزائر وما بعدها، وكانت كسائر البلدان الثائرة على الأنظمة العلمانية الجاثمة فوق صدورنا غصبا.

والأصل في هذه الثورات ضد النظام هي الإيجابية، ولكن لا ننكر ما يشوبها من المعكرات والمكدرات, فالكمال عزيز وثمين ولا يكون إلا في أوانه، ومن هنا لا بد من المساهمة في معالجة بعض المنغصات للسمو بالصحوة نحو الهدف والغاية المنشودة.

قال الشاعر:

ومما زادني شرفاً وتيهاً ... وكدت بأخمصي أطأ الثريا

دخولي تحت قولك يا عبادي ... وأن صيّرت أحمد لي نبيا

ولقد أشار اللّه في كتابه المجيد إلى أن العزة صفة تخص المؤمنين التي يجب أن يتحلوا بها ويحرصوا عليها فقال: " وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ.."

وقال: (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ).

والتمكين والعزة في هذه الحياة مشروط بقيامهم بما أوجب اللّه عليهم، من توحيده، والعمل بكتابه واتباع سنة نبيه محمد ا لتكون كلمة اللّه هي العليا وراية نبيه الكريم ا هي الخفّاقة، وكلمة الذين كفروا ورايتهم الاستعمارية هي السفلى.

وقد ثبت أن راية رسولنا ا التي سمّاها "العُقاب" كانت سوداء اللون، ولواؤه أبيض. فقد روى الترمذي عن ابن عباس قال: «كانت راية رسول اللّه [سوداء ولواؤه أبيض»، وروي كذلك عن جابر: «أن النبي ا دخل مكة ولواؤه أبيض». وكثير من الأحاديث التي تدل على أن الراية ذات لون أسود، وأن اللواء أبيض.

أفبَعْدَ كل التضحيات وقلع عميل الغرب بوتفليقة الذي قطع أنفاسكم طيلة هذه السنين بنظامه العلماني ذُكرِّس مزيدا من العلمانية وراياتالتفرقة الوطنية، فتكون راية الثورة عمية تدعو لعصبية جزائرية أو أمازيغية، أم تكون تلك التضحيات من أجل ثمرات الهمة العالية بأن تعلو راية رسول اللّه [؟!

فيا أشقاءنا في الجزائر لا يغالطكم أحد بأعلام الأمازيغية ولا بأعلام ما أنزل اللّه بها من سلطان، ولا عزة لشمال أفريقيا ولا لغيرها إلا بنظام الإسلام الذي ستطبقه دولة الخلافة الراشدة الثانية التي بشّر بها رسول اللّه] فقال: ثم تكون خلافة على منهاج النبوة.

حاضنة ثورة الشام تمزق الأقنعة وتزيل الغشاوة وتتلمس طريق انتصارها

بقلم: الأستاذ أحمد معاز

ما زالت ثورة الشام تخوض معاركها الطاحنة وعلى كافة المستويات ولكنها أصعب مما مرّ عليها في السابق، فالمعركة السياسية الحالية هي معركة القضاء على الثورة نهائياً، ونقول ذلك لأن بعض أبنائها انحازوا إلى صف أعدائها بعلم وبدون علم لإجهاض ثورتنا العظيمة التي قدمت ما يبهر الأبصار حتى الآن في سبيل انعتاقها وتحررها... سيتساءل الكثيرون كيف ذلك؟ وما هي المعطيات التي لديك حتى تقول ذلك؟ ولماذا تمارس لغة التخوين على ثوار ثورة يتيمة تآمر عليها القريب والبعيد وتكالبت عليها الأمم؟

بداية لا بد لنا أن نعرف أين وصلت الثورة، وكيف وصلت، وما هو السبيل لاستمرارها ووصولها لهدفها؟ وكيف يكون ذلك واقعياً، خصوصاً أن البعض يتهمنا بعدم الواقعية وعدم العقلانية، فنقول وبالله التوفيق:

إن كشف الحقائق ليس تخويناً بل إن الخيانة ألّا نقول الحقيقة في وقتها، إن الثورة وصلت إلى حائط مسدود وذلك لأسباب كثيرة أُريد لها ذلك، وساعد بعض أبنائها بذلك، فالثورة التي انطلقت بالتكبير وحطمت قيود العبودية والذل لنظام مخابراتي طائفي مجرم، وحققت في بدايتها ما لا يمكن تصوره وهزمت النظام شر هزيمة تعاني اليوم أشد المعاناة، ويقف من تولى قيادتها عاجزاً عن الحركة بعد أن سلم مقاليد الثورة للدول ومنظوماتها وحوّل نفسه وقوته وقوة الثورة إلى أدوات بيد هذه الدول تحركه حسب مصالحها... هذا هو الواقع ويعرفه القاصي والداني، هذا هو الجواب على أول سؤال، أما السؤال الثاني وهو كيف وصلت إلى هنا، فجوابه هو كما سمعته من أحد ثوار الساحل ويدعى (مصطفى هدية): قال لي بالحرف الواحد إن ثورتنا انتهت مع الأحد عشر ألف ليرة سورية!! الجميع سيتساءل وما هو هذا المبلغ التافه وما هي قصته مع ثورة أعجزت نظام القتل والإجرام؟ طبعاً هو نفسه سيجيب وهو يتحدث لي عن معاركهم في الساحل وكيف أنهم كانوا قاب قوسين من أن يدخلوا اللاذقية وجبلة وبانياس وجميع مدن الساحل فاتحين في بداية عام 2013 وكيف كانت الخطط العسكرية قد وضعت لذلك الهدف الذي لو تحقق لكان النظام العفن قد انتهى ولكنا الآن نعيش حقبة جديدة من العزة والكرامة والحرية.

مصطفى هو أحد شباب الثورة كما غيره الكثير ممن يتجرعون الآن مرارة الخذلان لأهلهم في خان شيخون ومعرة النعمان والغاب وحتى الباغوز وقصة الأحد عشر ألفاً بدأت عندما دخل رئيس الائتلاف حينها أحمد الجربا إلى جبهة الساحل وقدم الدعم المسموم الذي جلبه من مشغليه في تركيا والخليج لوقف زحف الثائرين إلى عقر حاضنة النظام، فاشترى ذمم بعض القادة وكان منها مبلغ مئة دولار وزعت على جميع المقاتلين في تلك الأثناء وكان الدولار في حينها يعادل 110 ليرات سورية، طبعاً مصطفى يرفض فكرة أن المال هو من الدول ويصرّ أن الجربا جلبها من النظام النصيري لوقف جبهة الساحل وهذا ما حصل فعلاً، حيث قام بعض قادة الفصائل بأخذ الدعم وبناء فصائل كبيرة هدفها منع من يريد الاستمرار في قتال النظام وفتح الجبهات وقتاله إذا أصرّ على ذلك، وهذا أيضاً ما حصل فقد توقفت أهم جبهة على النظام، بل تم لاحقاً تسليم مناطق محررة واسعة في الساحل بمعارك وهمية.. هذا القدر يجيب عن كثير من تساؤلات الناس في جبهات أخرى على كامل الأرض السورية فما حصل بالساحل ليس نشازاً، فهو نفسه ما حصل في حلب وحمص والغوطة ودرعا، وهو نفسه ما يراد لما تبقّى من محرر في إدلب.

أما السبيل لوقف ذلك واستعادة الثورة ممن تسلط على قيادتها ويقف الآن أمام الحائط ويبحث عند الدول عن حلول إن لم نقل ينتظر أن يسلم ما تبقى لينتهي دوره... نعم لينتهي دوره وتنتهي مهمته، ونقول ذلك ونحن نرى بأم أعيننا كيف تتم سرقة التضحيات وإهدارها بإنشاء حكومات وظيفية مجهولة الأهل والنسب إرضاءً للداعمين وبرامجهم، هؤلاء الداعمين الذين لا همّ لهم إلّا مصالح أسيادهم، وهنا لا أخفي معلوماً وأقصد تركيا التي كانت ولا زالت خنجراً مسموماً طُعنت به الثورة من الخلف ودخلت عليها بلباس الحمل الوديع، وما فعلته هي ومخابراتها في حماية النظام ومنعه من السقوط، وليس آخرها إدخالها نقاطها العسكرية بحجة خفض التصعيد وغايتها الوحيدة هي وقف الثورة ومنع الثائرين من استكمال ثورتهم القادرة على تحطيم النظام وجعله أثراً بعد عين... والسبيل لذلك يكون بتحرك الحاضنة الشعبية لوقف هذه المهزلة والالتفاف حول الواعين المخلصين لتغيير الواقع السيئ الذي أوصلنا إليه المرتبطون، وذلك يكون بتبني قيادة سياسية للثورة تحمل مشروعاً واضحاً من صميم عقيدتنا تمتلك الوعي السياسي الذي يحبط المؤامرات وتتولى اتخاذ أهم قرار في الثورة وهو قطع الارتباط مع الدول وتوحيد الوجهة والهدف وتوحيد القوة العسكرية على هدف الثورة وليس على أهداف شخصية أو أهداف الدول، والسير بهم جميعاً إلى الاستمرار بالثورة وإسقاط النظام وتحكيم الإسلام الذي هو أسمى الأهداف ونوال رضا الله وهو غاية الغايات.

هذه هي حقيقة الواقع الذي يجب علينا أن نعمل جميعاً لتغييره، وعلى سوئه وسوء الأوضاع إلّا أن بصيص الأمل ما زال ونحن نرى تحرك الحاضنة الشعبية وإدراكها لحقيقة الأعمال السياسية وأهميتها في إبطال المؤامرات التي تحاك للثورة، ما يبشر بمرحلة مهمة قادمة، بدأت تظهر تباشيرها بتحرك الناس لإسقاط مؤتمر سوتشي ومخرجاته، واليوم برفض ما بات يسمى بالمؤتمر السوري العام الذي تم تفصيله على مقاس قائد فصيل بعينه استناداً إلى قوته العسكرية والأمنية التي يحاول بها تهديد الناس والضغط عليهم للسير في ركابه وركاب داعميه، الذين يريدون أن تكون لهذا المؤتمر وما انبثق عنه من حكومة ممثلاً للثورة، وتجيزها فيما بعد للجلوس مع النظام وتنفيذ الحل السياسي الأمريكي.

إن نقدنا لهذه الخطوات التي تسير بها فصائل الثورة وتشكيل حكومات في هذا الوقت بالذات وعدم سماع أصوات أهلنا في الشام بل والضرب بها عرض الحائط، وتنفيذ أجندة الداعمين على حساب أهل الثورة والجهاد ينذر بشر كبير لا تحمد عواقبه، فإننا نرى حقيقة هذه المشاريع المشبوهة التي لا تمت لثورة الكرامة بأي صلة، وقد علمنا الإسلام وعلمتنا الثورة أن هذه الجهود هي إضاعة للبوصلة ودخول في نفق مظلم يخدم أعداء الثورة ولا يخدم حتى الفصيل الذي يعمل عليه، بل يحوله من الجهاد لإعلاء كلمة الله إلى فصيل وظيفي يسير في تثبيت أركان النظام، فالثورة التي تسير على الجمر ليست مكاناً للتجريب، وفي إسلامنا ما يغنينا عن التجريب، فاتباع الحكم الشرعي في كل قضية من القضايا هو الذي يوصلنا إلى بر الأمان ودونه الهلاك وغضب الله، وما زال هناك فسحة فاقطعوا ما أمر الله به أن يقطع من حبال مع أعداء الله وثبّتوا حبالكم مع الله، وعودوا إلى جهادكم وتوبوا إلى الله وسيروا على ما سار عليه نبينا صلى الله عليه وسلم [قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ].

"الممانعون" في خدمة يهود وأمريكا

عبد اللطيف داعوق

الخبر:

رفات جندي (إسرائيلي).. هدية الأسد وبوتين لنتنياهو قبيل الانتخابات. (الجزيرة)

التعليق:

ليس مستغربا أن يعلن ترامب بقرار رئاسي سيادة كيان يهود على أرض الجولان فلقد أعلنها عمليا المقبور حافظ أسد منذ سنة 1973. لطالما كان من يدّعون العداء لكيان يهود وأمريكا أكثر الدول خدمةً لهم. ما تغير هو أنهم اليوم باتوا مكشوفين للناس ولم يعد ينخدع أحد بهم.

ففي الأمس القريب وقبيل تشكيل الحكومة في لبنان صرح مساعد وزير الخزانة الأمريكية لشؤون مكافحة تمويل (الإرهاب) مارشال بيلينغسليا أنه لا مشكلة لدى أمريكا في أن يكون لدى حزب إيران في لبنان وزارة الصحة في الحكومة وحذر الوزير حزب إيران من استعمال المال الممنوح للوزارة لمآرب حزبية. وفي الوقت ذاته أعلن زعيم حزب إيران في لبنان أن الحزب اختار شخصا غير محزب وزيرا للصحة ليكون من السهل أن يتحرك دولياً دون ملاحقة قانونية. وهكذا نرى تماما التناغم بين أمريكا وبين حزب إيران في لبنان. فأمريكا تغاضت عن وجود وزير في الحكومة اللبنانية تابع لمنظمة يعتبرها إرهابية وحزب إيران جاء بشخصية غير حزبية ما يعني أن ما يسمى "مواجهة أمريكا" أصبح خضوعا لها.

وبالأمس القريب وقبل الانتخابات في كيان يهود سلمت روسيا رفات جندي يهودي بعد العثور عليها قرب مخيم اليرموك وذلك كان بمساعدة نظام أسد، وهذا لا يمكن وصفه إلا عربون صداقة بين نظام أسد المجرم ورئيس وزراء كيان يهود بنيامين نتنياهو.

وحتى قبل كل ذلك، منذ أشهر وبناءً على طلب من يهود تراجعت القوات الإيرانية المجرمة مسافة ٤٠ كلم عن خطوط التماس مع كيان يهود دون أي مظهر اعتراض من إيران. علما أن يهود قاموا بقصف مواقع إيرانية عدة داخل سوريا دون أي رد يذكر من إيران.

وهناك أحداث جمة خلال السنوات والعقود السابقة تؤكد أن من يسمون أنفسهم "ممانعين" ما هم إلا خدام عند المستعمر لا يختلفون بتاتا عن الأنظمة الباقية التي لا تدعي الممانعة.

الشباب والنهضة

إبراهيم سلامة

قال الله تبارك وتعالى: (هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً * مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً) [الفتح: 29-28]

نعم لقد ظهر الإسلام في المعمورة كلها وما زال هو الدين الحق الذي يزداد أهله ويتسع نفوذه رغم انحساره السياسي وهدم دولته وتناوش الأكلة على قصعته، ورغم شدة العداوة له ولأهله من الكفار ومن بعض أبناء المسلمين العاملين مع الكفار، هؤلاء هم أحباء الكفار وأولياؤه لا يدركون حقيقة الإسلام، مع أن النخبة الحاكمة لدى الكفار يدركون ذلك، ويعلمون أن الإسلام مانعهم لا محاله من استغلال البشرية وقاطع أيديهم عن التسلط على الشعوب الضعيفة. وللمفارقة فإن من يتصف بالنزاهة من الغربيين ويطلع على الإسلام لا يسعه إلا أن يسلم.

[مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً) من أهم صفات المؤمنين، الشدة على الكفار حتى لو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم الأقربين، الرحمة بإخوتهم في العقيدة والدين، والإسلام هو الرابط بين المسلمين وليس العشيرة أو القبيلة أو الدم، وكلها محكومة بالشريعة الإسلامية، وهاتان الصفتان ملازمتان للمسلم، أشداء على الكفار، رحماء بينهم، طيبون لينون مع إخوة العقيدة والإيمان، لا تراهم إلا ركعا سجدا، طاعتهم لله ولرسوله e، طاعة مخلصة لا لبس فيها، تطبق شرع الله وتنفذه على نفسها وعلى غيرها، ولا يشغلهم عن تنفيذ أمر الله شاغل، ولا يتطلعون إلا لنيل رضوان الله تبارك وتعالى.

(سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً) التواضع والقوة والعزيمة، والشدة وصدق الطاعة والعبادة، التي تظهر في حسن التعامل مع الناس، والحرص على تطبيق الشريعة الإسلامية وتنفيذ أمر الله ورسوله e، أصبحت صفاتهم وسمتهم التي يعرفون بها.

ووصف شباب الأمة جاء في قوله تبارك وتعالى [نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُمْ بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى * وَرَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَنْ نَدْعُوَ مِنْ دُونِهِ إِلَهاً لَقَدْ قُلْنَا إِذاً شَطَطاً * هَؤُلَاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً] [الكهف: 15-13]

إنهم فتية (شباب) آمنوا بربهم وزدناهم هدى بإلهامهم تدبير أمورهم، وربطنا على قلوبهم فهي ثابتة قوية على الحق مطمئنة لا تتزعزع، نور الله قلوبهم بالإيمان والتقوى، إذ قاموا فقالوا ربنا رب السماوات والأرض رب العرش العظيم، تبارك الله أحسن الخالقين، ربكم ورب آبائكم الأولين، كيف ندعو إلها غير الله، وهو ربنا لا إله إلا هو، الواحد الأحد الفرد الصمد، لا صاحبة له ولا ولد، لا شريك له، له الملك وله الحمد، لن ندعو من دونه إلها لقد قلنا إذا شططا، تجاوزنا الحق والصدق ولم نعد في عداد المؤمنين، مثل هؤلاء الشباب - الفتية - من حمل الإسلام إلى أقاصي الدنيا، يعلمون أن لا إله إلا الله، ليست كلمة تقال باللسان ولا تتعدى الشفاه، وليست عقيدة تنزوي في الوجدان ليس لها أثر في حياة الناس... إنما هي منهج كامل للحياة، في جميع جوانبها واتجاهاتها ونشاطاتها، ترسي العدل والإنصاف بين الناس على مختلف أديانهم وأعراقهم، فيعملون بكل جد واجتهاد لاستئناف الحياة الإسلامية، بإقامة الدولة الإسلامية التي تحكم بما أنزل الله تبارك وتعالى على سيدنا محمدe، وأن أمامهم جهد عظيم في العمل لإقامتها، وأعوان الكفار من حكام بلاد المسلمين مسلطون عليهم والكفار يتربصون بهم.

جاء الإسلام وغير عقائد الناس وأفكارهم عن الحياة بالعقيدة الإسلامية ونظم شؤون حياتهم بالشريعة الإسلامية وابتعثهم ليخرجوا الناس من الظلمات إلى النور ومن عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، وانتشر الإسلام في الجزيرة العربية، وأصبحت الجزيرة العربية ديارا إسلامية تهيمن عليها العقيدة الإسلامية فلا تجد فكرا ولا حكما أو قانونا أو نظاما ولا تصورا إلا وقد انبثق عن العقيدة الإسلامية - فحكم الإسلام ونظم حياة الناس لأكثر من ثلاثة عشر قرنا من الزمان -، ثم توجهت الجيوش الإسلامية والدعاة إلى بلاد الشام والعراق ومصر تنشر الهدى والإيمان ووصلت إلى تخوم الصين وبلاد الهند والسند وجنوب باريس - في أول مئة عام من حياة الإسلام - وقلب أوروبا وإلى جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا وإلى جنوب شرق آسيا...

جاء المسلمون بأفكار جديدة عن الحياة - عن الكون والإنسان والحياة - متمثلة بالعقيدة الإسلامية وما ينبثق عنها من أفكار وأحكام، تنظم حياة الإنسان وتحل مشاكله وتعين هدفه بالحياة وتحدد وجهة نظره فيها، وتجعل له طريقة مميزة للحياة يعرف بها ويلتزمها ولا يحيد عنها، فكانت العقيدة الإسلامية ونصاعة فهمها وحسن تطبيقها، هي القوة الدافعة خلف الجيوش الإسلامية التي أزالت العقبات المادية (الإمبرطوريات والكيانات السياسية) من أمام نشر الإسلام وتطبيقه ولم تكن القوة المادية التي تنعم بها الإمبراطورية الفارسية والرومانية، قادرة على صد العقيدة الإسلامية ولا الجيوش الإسلامية، حيث إن القوة الحقيقية والمحركة للمجتمع، والمنتجة للقوى المادية في أي مجتمع هي العقيدة التي تنبثق عنها الأفكار الأساسية - المبدأ - عن الحياة التي تنظم وتنشئ العلاقات الدائمة التي ارتضاها أفراد المجتمع ورأوا فيها صلاحهم وتحقيق مصالحهم، هذه الأفكار الأساسية - المبدأ - هي التي تطبع المجتمع وتميزه عن غيره وهي المحرك الطبيعي له، وبقدر وضوح تلك الأفكار، وتحقيقها للعدل والإنصاف وملاءمتها لفطرة الإنسان، وحسن فهمها وتطبيقها من القائمين عليها تكمن قوتها واستمرار حضورها وبروزها بين المجتمعات.

فكانت العلاقات الدائمية في مجتمعات تلك الإمبراطوريات، قائمة لتعزيز حقوق النخبة وتمايزها عن غيرها، وهضم حقوق باقي شعوب الإمبراطورية، فلا تجد عند تلك الشعوب الجامع والدافع على التفاني المطلوب لحماية الكيان السياسي، ولا تجد إلا التراخي عن حمايته وتركه في أول فرصة، تضعف قبضة المركز وسطوته على الناس.

بينما تجد من يحمل الإسلام لديه كل سبب ليتفانى في نشر دعوته، وتمكينها وتبليغها وجلب المؤيدين لها، فهو يحمل رسالة موجهة للناس كافة يبلغها هو ومن بلغته للعالم، مكلفا من رب العالمين عن طريق رسول الله e، هذه الرسالة دعوة لعبادة الله وحده تبارك وتعالى، وتحقق العدل والإنصاف بين الناس، وتنظر للإنسان بصفته الإنسانية وتكرمه أولا لأنه إنسان وثانيا لأنه مسلم، هذا دين رب العالمين الذي هو هدى ورحمة للناس أجمعين، لا يميز مخلوقاً عن آخر ولا حظوة لأحد أمام الشرع عن غيره، والكرامة عند الله للتقوى، قال الله تبارك وتعالى: [إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ] [الحجرات: 13]. والناس في الحياة الدنيا جميعا مسلمهم وكافرهم أمام الشرع سواء [وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى]. [فاطر: 18]

فالنهضة والتقدم والرقي ما يبحث عنه المسلمون منذ أكثر من مئة عام، وتاهت بهم السبل، لا يكون إلا بتطبيق شرع الله باستئناف الحياة الإسلامية، بإقامة الدولة الإسلامية الراشدة على منهاج رسول الله e، ولا تستقيم حياة المسلمين، ولا يهدأ لهم بال وتطمئن لهم نفس، ويرتاح لهم قلب وفؤاد، إلا بتطبيق شرع الله، طاعة لله ولرسوله e، وتنفيذا لأمر الله ونيل رضوانه. والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

ربنا اغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا وتب علينا واغفر لنا ولوالدينا وللمسلمين والمسلمات المؤمنين والمؤمنات، الأحياء منهم والأموات... والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الحصينـــــة

هي الخلافة لا وهم ولا هذر
هي الخلافة غيث سوف ينهمر
هي الحصينة لا في الشام والهة
لا مصر تنهك لا السودان ينشطر
لا القدس يغتصب الشذّاذ عصمتها
ولا العراق يعاني جرحه الحجر
يا معشر العلماء الدين في خطر
بمن سواكم تراهُ ينجلي الخطر
ليس الذي يقرأ الآيات منتصرا
إن الذي طبق الآيات منتصر
هل كان يصمد طاغوت لضربتنا
لو لم يجد بعضنا في عزمه خور
بل كيف حلّ بنو العلمان ساحتنا
يا رب هل لعظيم الذنب مغتفر
ضاقت مسالكنا هانت محارمنا
كادت حضارتنا تعيى وتحتضر
أقسمت لا وجعٌ يضنيك امتنا
ولا اضطراب ولا هم ولا كدر
والله لن يسقط الطغيان رايتنا
ما استُل سيف لكم إلا سينكسر
الجرح رغم عميق الطعن مندمل
والكفر رغم طويل العهد مندحر
وكل هذا ستمحوه خلافتنا
رغم الأنوف لنا التكبير والظفر
مهما تكاثر إلحاد وعلمنة
سيهزم الجمع كفارا وما كفروا
النصر تصرخ في الدنيا ملائكهُ
نصرٌ ستنشده الآيات والسور
الله لا يرتضي استعمارنا قدرا
بل يوم تخفق راياتي هو القدر

أحمد الصوفي

كيف ستكون الخلافة دولة رائدة في العلوم والتكنولوجيا

فيكا قمارة

لقد تم إعلان الثورة الصناعية الرابعة كأجندة عالمية في المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2016، ولا عجب أنها أصبحت تدفقاً رئيسياً في العديد من البلدان الإسلامية، بدءا من الثورة الصناعية الأولى التي تطورت في منتصف القرن الثامن عشر حيث إن ظهور المحركات البخارية التي حلت محل الحيوانات في ذلك الوقت أحدث تغييرات جذرية للغاية، لا سيما بالنسبة للاقتصاد العالمي. استمرت مع الثورة الصناعية الثانية التي تميزت بظهور محطات الطاقة الكهربائية ومحركات حجرة الاحتراق. أثار هذا الاكتشاف ظهور الهواتف والسيارات والطائرات وغيرها التي غيرت وجه العالم بشكل كبير. أصبح منتصف الثمانينات إلى أوائل 2000 علامة على ظهور الثورة الصناعية الثالثة، حتى الآن بدخول الثورة الصناعية الرابعة حيث أصبح تطوير تكنولوجيا المعلومات على الإنترنت وحتى الذكاء الاصطناعي ليس مجرد حلم.

لكن كل هذه التطورات التكنولوجية للأسف تخضع لسيطرة كاملة من قبل الأجانب الذين يكون محركهم الرئيسي هو المبدأ الرأسمالي، وبالتحديد (اقتصاد قائم على المعرفة). العالم الإسلامي يصبح هدفا وسوقا فقط. كما أن جامعات الأبحاث في البلاد الإسلامية تقام لخدمة الصناعات الأجنبية المملوكة في الواقع للكفار الرأسماليين.

يتماشى البحث الإنتاجي دائماً مع الاحتياجات الصناعية التي تتطلب إبداعاً عالياً. وبالتالي، فمن المنطقي أن الجامعات في العالم الإسلامي يصعب عليها اختراق أعلى 100 تصنيف في العالم حيث إن جميع البلدان الإسلامية تقريبا تعاني من تأخر التطور الصناعي على نطاق واسع، في حين إن الغرب يمر بمرحلة التصنيع على مدار 150 عاماً مضت. في حين إن أحد متطلبات الدولة التي يقال إنها قادرة على إتقان العلوم والتكنولوجيا هو ما إذا كانت قادرة على تكوين قدرة البحث التي تؤدي إلى حل المشاكل التي تواجهها الدولة، وكذلك أن تكون قادرة على تشكيل نظام صناعي يطبق نتائج البحث.

بينما من المفارقات، أنه منذ تدمير الخلافة، كان العالم الإسلامي راضياً تماماً عن موقع «العمال» و«المستهلكين» للمنتجات والخدمات التسويقية الشاملة التي تغمر البلاد الإسلامية، حيث يناقش هذا المقال كيف أن رؤية الإسلام تنفذها دولة الخلافة في إتقان العلم والتكنولوجيا في العصر الرقمي الحالي. الرؤية والنموذج الذي نسيه المسلمون أنفسهم منذ فترة طويلة.

رؤية وإستراتيجية دولة الخلافة

إن نموذج الدولة في الإسلام هو لحماية النفس، والعقل، والدين، والمال، والكرامة، والأمن، والدولة والحفاظ عليها. لذلك، سيتم توحيد جميع السياسات التعليمية والصناعية لتحقيق مقاصد الشريعة، كما هو موضح أدناه:

أ. الاستراتيجية في بناء قدرة الدولة في إتقان المعرفة والتكنولوجيا

ترتبط الإستراتيجية الأولى ببناء ثلاثة أنظمة فرعية تدعم قدرة الدولة على إتقان مستوى عال من المعرفة.

1. بناء نظام تعليمي رؤيوي من مستوى التعليم الابتدائي والثانوي إلى التعليم العالي حيث يتم الحصول على الفلسفة والتقاليد العلمية من العقيدة الإسلامية فقط، وبالتالي سيولد جيل بجودة في العقلية القيادية والاستقامة، مع مجموعة متنوعة من المهارات ومجالات الخبرة.

2. بناء نظام للبحث والتطوير، قادر على البحث المتكامل بين كل من معاهد البحوث والدوائر والجامعات؛ حيث يتم السيطرة على كل شيء وتشجيعه وتمويله بالكامل من الدولة.

3. بناء نظام صناعي استراتيجي تملكه وتديره الدولة بشكل مستقل ويستند إلى المتطلبات العسكرية الحديثة والوفاء بالاحتياجات الأساسية للناس. استقلالية الصناعة بما في ذلك القدرة على التحكم وإدارة وضمان أمن توريد الجوانب المهمة في الصناعة، وهي: المواد الخام، والتكنولوجيا، والخبرة، والهندسة، والتمويل، والقدرة على تشكيل سلسلة صناعية كاملة، بالإضافة إلى السياسات اللازمة.

من حيث التعليم، فإن الخلافة في سياستها الخارجية واستراتيجيتها الدبلوماسية سوف تتعاون بشكل استباقي مع الدول الأخرى غير العدوة. يمكن أن يكون هناك تبادل للطواقم التدريسية والوفود بين البلدين في نشر الثقافة واللغة لبعضهما البعض. مبادئ الاتفاقات الدولية للخلافة في التعليم هي كما يلي:

1. تطبق الخلافة مناهج التعليم بسياسة معينة لتشكيل الشخصية الإسلامية

2. تتيح الشريعة الإسلامية أنشطة التعليم والتعلم في إطار تطوير المعرفة التي تفيد الأمة والعالم

3. يمكن للخلافة أن توافق على جلب معلمين ومحاضرين في مجال العلوم التجريبية من الخارج لأن المعلم مرتبط بمناهج الدولة ولا ينبغي له أن يحيد عنها.

4. يحظر الاتفاق الذي قد يحتوي ما يسمح للبلدان الأخرى بنشر الأفكار والأيديولوجيات الخاطئة، أو فتح المدارس الخاصة بين الأمة الإسلامية.

5. يحظر الاتفاق الذي يتطلب من الخلافة أن تلتزم بأي برنامج لا يتوافق مع السياسات التعليمية التي يجب أن تتمسك بها بحزم

فيما يتعلق بالنظام الصناعي، تهدف الصناعة إلى أن تكون قادرة على التغلب على جميع احتياجات الناس، سواء من المسلمين أو غير المسلمين، وكذلك قادرة على تلبية الاحتياجات الحيوية للدولة، وتكون قادرة على تشكيل استقلال البلاد مع المبادئ التالية:

1. الأنظمة الصناعية ستعمل على أساس النظام الاقتصادي الإسلامي من حيث مبادئ الاستثمار والملكية. وينص الإسلام على أن عدداً من الموارد الطبيعية لا يمكن أن يمتلكها الأفراد، ناهيك عن الأجانب. الملكية تعود للأمة بأكملها. أما الدولة فدورها هو إدارة الموارد لتقديم أقصى قدر من المنافع للناس.

2. يجب أن تسيطر الدولة على القطاع الصناعي الحيوي، مثل الزراعة والصيدلة والطاقة والنقل والبنية التحتية وما إلى ذلك. كل التنمية الصناعية يجب بناؤها لتكون مستقلة. لا ينبغي أن تكون هناك أدنى فرصة تجعلنا نعتمد على الكفار، لا من حيث التكنولوجيا (من خلال قواعد الترخيص)، والاقتصاد (من خلال قواعد القروض أو التصدير والاستيراد)، ولا من حيث السياسة. [وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً]. [النساء: 141]

3. الصناعة ليست موجهة للتصدير، أما ما هو ضروري لتلبية الاحتياجات الأساسية المختلفة للناس فيجب استيراده،

4. كما أن الصناعة مبنية على أساس الدعوة والجهاد، كلاهما الدفاعية والهجومية، غير المادية والمادية على السواء. يجب أن تكون جميع الصناعات القائمة قادرة على تعديلها لتوفير الحاجة للجهاد عند الحاجة. إن مصانع المعدات الثقيلة التي في وقت السلم تصنع القطارات وأدوات المطبخ، في وقت الحرب يجب أن تكون قادرة على التحول بسرعة إلى صهريج صناعي أو بندقية أوتوماتيكية.

ب. استراتيجية أخذ المعرفة من الحضارات الأخرى

أ- تعاون المعرفة والعلوم والتكنولوجيا مع دول الكفر المعاهدة

يسمح الاتفاق في مجال العلوم والتكنولوجيا، لأن الشرع الإسلامي يسمح بذلك. ولذلك، فإن هذا التعاون المسموح به يعتمد على شكل التعاون، مع الاستمرار في مراقبة الموقف السياسي الدولي.

ب- الدولة تقدم مجموعات من العلماء للبحث عن المعرفة في بلد معين

إن الدولة تماشيا مع خطها السياسي سترسل مجموعات من العلماء للدراسة في الخارج من أجل المصالح الاستراتيجية لدولة الخلافة. لذلك عندما رأى الخليفة أنه من أجل تعزيز الجهاد ضد القوة العظمى الرومانية يتطلب ذلك منها قوة بحرية قوية، أرسل وفودا من الأمة الإسلامية لتعلم تقنيات بناء السفن، والملاحة مع علم الفلك والبوصلة، والبارود، وما إلى ذلك. ولهذا يجب عليهم التعلم في الصين - الذين كانوا أول من عرف البوصلة أو البارود - ثم ذهبوا إلى هناك، حتى لو كانت الرحلة صعبة، ويجب أن يتعلموا عدة لغات أجنبية.

ت- توظيف علماء أجانب لتعليم الأمة الإسلامية

في بعض الأوضاع السياسية، قد يتم اتخاذ بعض الإجراءات الاستخبارية، خاصة عند التعامل مع الدول المعادية للخلافة، كما في عهد السلطان محمد الفاتح (1453م) حيث جرت محاولات لإطلاق سراح السجين أوربان، وهو خبير ومهندس وصانع للمدافع من سجن القسطنطينية. حيث سجنه الإمبراطور قسطنطين لمنعه من العمل مع القوة العسكرية العثمانية. هذه القصة الطويلة تختصر بخطوات جدية تم تحرير أوربان وجاء أمام السلطان الفاتح. ثم أصبح يعمل براتب أعلى عشرات المرات مما كان عليه عندما كان يعمل في القسطنطينية. وأخيرا، تم صنع مدفع ضخم، الذي كان الأكثر تقدما في ذلك الوقت.

إن إعادة بناء مجد الإسلام يمكن أن يقوم به العالم الإسلامي إذا توحدوا كحضارة ليصبحوا «قوة جديدة» في المشهد السياسي العالمي. سوف تعود الأمة الإسلامية قريبا لقيادة الحضارة العالمية والتطور التكنولوجي، إذا تمت إعادة توجيه قدرات جيلها على الفور ليكون جيل القادة. لأن البلاد الإسلامية لديها قوة هائلة من الموارد البشرية والموارد الطبيعية، والتي إذا توحدت تحت ظل الخلافة، فلا يمكن لأي بلد أو دولة أن تنافسها.

هذا سوف يجبب بالضرورة على اعتماد الأمة الإسلامية على التكنولوجيا من الدول الغربية. سياسة احتكار المعرفة التي يقوم بها الغرب ستواجه باستقلال الأمة الإسلامية وقوة رؤية مبدئها. وببطء ولكن بثبات، سيتغير الموقف. ويصبح الغرب هو الذي سيعتمد على الخلافة، إن شاء الله.

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info